جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: بن خليفة حدة

بعنوان:

إدارة مخطر عدم السداد في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك التنمية المحلية–وكالة غرداية–

خلال (2011 – 2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 30 / 05/ 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية	رئيسا
الأستاذ / حمزة عمي سعيد	جامعة غرداية	مشرفا
الأستاذ / بوخالفي مسعود	جامعة غرداية	مساعدا
الأستاذ/ بن قايد الشيخ	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: بن خليفة حدة

بعنوان:

إدارة مخطر عدم السداد في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك التنمية المحلية–وكالة غرداية–

خلال (2011 – 2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 30 / 05/ 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية	رئيسا
الأستاذ / حمزة عمي سعيد	جامعة غرداية	مشرفا
الأستاذ / بوخالفي مسعود	جامعة غرداية	مساعدا
الأستاذ/ بن قايد الشيخ	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر أولا و آخرا للّه سبحانه وتعالى لمنه و كرمه على إتمام هذه المذكرة .

أتقدم بجميل الشكر والتقدير إلى الأستاذ **"حمزة عمي السعيد"** و**"بوخالفي مسعود"** على توجيهاتهما ونصائحهما القيمة ورفع لمعنوياتي، أسأل اللّه أن يرفعهما مكانا عليا .

أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

أتوجه بالشكر إلى كل من الذي ساعدني لإتمام مذكرتي .

و أتقدم بخالص الشكر و التقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على

ما سيبذلونه من جهد في قراءة مذكرتي و على ما سيقدمونه من ملاحظات و مقترحات حولها.

كما أشكر كل عمال بنك التنمية المحلية بوكالة غرداية و على رأسهم السيد محمد حدبون على تعاونهم معنا و إجابتهم على الأسئلة.

وأخيرا أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على طلب العلم، وكل من أسدى إلي معروفا ولو بكلمة طيبة.

الإهـــــداء

اشهد أن لا إله إلا اللّه محمد رسول اللّه

إلى كل من يحمل في قلبه ذرة حب لهذا الوطن العزيز

الجزائر

إلى ذات الصدر الشافي و الرضا الوافي والحب الصافي و الحنان الدافئ

إلى التي مهما قلت عنها أقصر و مهما وسفتها أعجز، إلى بلسم جروحي و نبض روحي

أمي الحبيبة

إلى من تعب من أجل راحتي و شقي من أجل سعادتي و شاب من أجل شبابي

إلى من أعتز به و لا عز لي بدونه.

أبي الحبيب

إلى أغلى ما منحتني الدنيا إخوتي: محمد، ياسين، زكريا.

و أخواتي: سعيدة، صليحة، فتيحة و أولادها الياس و اسلام و فارس.

إلى جميع أخوالي و أعمامي و خالاتي كل باسمها

إلى ابنة خالتي العزيزة خديجة.

إلى كل من علمني كلمة حق ، ودين ، وعلم ، معلمي بالابتدائية.

وأساتذتي الأفاضل في كل الأطوار.

وإلى كل من ذكرهم قلبي و نساهم قلمي

إليهم جميعا أهدي بذرة عملي و ثمرة جهدي

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى معالجة موضوع إدارة مخطر عدم السداد في البنوك التجارية حيث تم أخد بنك التنمية المحلية كعينة للدراسة الميدانية خلال الفترة 2011-2014 بهدف معرفة مدى نجاح بنك التنمية المحلية في إدارة وتسيير مخاطر عدم السداد و الأساليب و الطرق الممكنة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر ، و كذلك للتعرف على أنواع و أليات إدارة مخطر عدم السداد في البنوك التجارية.

وخلصت الدراسة الى أن بنك التنمية المحلية يعتمد على الطرق التقليدية في دراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وهذا ما يؤدي الى انعدام بعض الطرق الحديثة التي تساهم في تحليل الوضعية المالية لاكتشاف مخطر عدم السداد ، كما أن عملية التنبؤ و التحليل المالي في البنك تلعب دورا هاما و حيويا في صحة و دقة المعلومات المالية التي يقوم بها ، لذا يجب على البنوك عدم الاكتفاء بالتحليل المالي فقط انما يجب عليها أن تدعم هذا التحليل بأساليب و طرق حديثة تقيس المخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية

إدارة المخاطر، ، مخطر عدم السداد، البنوك التجارية.

Abstract

This study aims to treat the issue of management notifier non-payment in commercial banks where the Local Development Bank was taken as a sample field of study during the period 2011-2014 in order to see to which level the local development bank succeeded in the administration and management of the risk of non-payment ,and in other side, to know the methods and the possible ways in dealing with this kind of risk, as well as to identify the types and management mechanisms notifier non-payment in commercial banks.

The study concluded that the Local Development Bank relies on traditional methods in the study and analysis of the financial situation of the institution , this leads to the lack of some modern ways that contribute in the financial situation analysis to discover the notifier to non-payment. Hence, the forecasting of financial analysis process in the bank. plays an important and a vital role in the truth and accuracy of financial information carried out, thus the banks shouldn't focus on the financial analysis only but they must be supported by modern methods of measuring credit risk.

key words:

Risk management, notifying non-payment, the commercial banks.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الإهـــــداء

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات I

فهرس الجداول : III

فهرس الأشكال: IV

فهرس الملاحق..... V

المقدمة..... **6**

الفصل الأول: الإطار النظري لمخطر عدم السداد **5**

تمهيد..... **6**

المبحث الأول: أساسيات حول إدارة الائتمان: **7**

المطلب الأول: مفهوم الائتمان و تصنيفاته..... **7**

المطلب الثاني : مفاهيم حول إدارة المخاطر الائتمانية..... 10

المطلب الثالث: آليات إدارة مخاطر عدم السداد في البنوك 15

المبحث الثاني: الدراسات السابقة **26**

المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية..... 26

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية 28

المطلب الثالث: الدراسات السابقة الأجنبية 30

الفصل الثاني: إدارة مخطر عدم السداد ببنك التنمية المحلية–وكالة غرداية– **33**

تمهيد:..... **34**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات..... **35**

المطلب الأول: طبيعة انجاز الدراسة 35

المطلب الثاني: الادوات المستخدمة 35

المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها **43**

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة..... 43

المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج المتوصل اليها..... 56

خاتمة **62**

نتائج الدراسة:..... **63**

قائمة المراجع 66
الملاحق 72
الفهرس 75

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم : 1	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الاولى للسنوات الأربعة	43
الجدول رقم : 2	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الثانية للسنوات الأربعة	43
الجدول رقم : 3	يوضح بعض النسب الهيكلية المالية للمؤسسة الأولى	44
الجدول رقم : 4	يوضح بعض النسب الهيكلية المالية للمؤسسة الثانية	44
الجدول رقم : 5	يوضح نسب السيولة المالية للمؤسسة الاولى	46
الجدول رقم : 6	يوضح نسب السيولة المالية للمؤسسة الثانية	46
الجدول رقم : 7	يوضح نسب الربحية للمؤسسة الاولى	48
الجدول رقم : 8	يوضح نسب الربحية للمؤسسة الثانية	48
الجدول رقم : 9	يوضح نسب النشاط للمؤسسة الاولى	50
الجدول رقم : 10	يوضح نسب النشاط للمؤسسة الثانية	50
الجدول رقم : 11	يبين نسبة تطور مؤشرات ألتمان خلال السنوات الاربع للمؤسسة الأولى	53
الجدول رقم : 12	يبين نسبة تطور مؤشرات ألتمان خلال السنوات الاربع للمؤسسة الثانية	54

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم : 1	يبين التغير في النسب الهيكلية للمؤسسة الاولى	45
الشكل رقم : 2	يبين التغير في النسب الهيكلية للمؤسسة الثانية	45
الشكل رقم : 3	يبين التغير في نسب السيولة للمؤسسة الاولى	47
الشكل رقم : 4	يبين التغير في نسب السيولة للمؤسسة الثانية	47
الشكل رقم : 5	يبين التغير في نسب الربحية للمؤسسة الاولى	49
الشكل رقم : 6	يبين التغير في نسب الربحية للمؤسسة الثانية	49
الشكل رقم : 7	يبين التغير في نسب النشاط للمؤسسة الاولى	51
الشكل رقم : 8	يبين التغير في نسب النشاط للمؤسسة الثانية	51

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم : 01	إتفاقية قرض متوسط المدى	73

مقدمة

توطئة

إن لقطاع البنوك تأثير هام على معظم القطاعات الاقتصادية و المالية في أي دولة فهي تقوم بدور حيوي خاص فيما يتعلق بدفع التنمية و التطور لهذه القطاعات ، فالجزائر كباقي الدول اهتمت بالتطورات والتحولات الاقتصادية من خلال الخدمات التي يقدمها البنك لمختلف الاعوان الاقتصاديين و خاصة المؤسسات ، الشيء الذي أدى الى تنويع نشاطات البنك و ازدياد درجة تعقيدها، و قد كان لزاما على النظام المصرفي العمل على مواكبة هذه التطورات لدفع عملية النشاط الاقتصادي و تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية القومية من جهة ومن جهة أخرى البحث عن الربح كون أن هذه العملية تمثل الهدف الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الايرادات الأخرى، هذا ما يجعل المسؤولين في البنك يولون عناية خاصة لإدارة مخاطر عدم السداد و هذا من خلال وضع سياسات ملائمة و اجراءات مناسبة من أجل سلامة هذه القرارات الصادرة من الادارة الائتمانية و تحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لهذه القرارات .

فالبنوك نشأت بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة حيث تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو المؤسسات لغرض إقراضها للآخرين أي الزبائن الذين تتزايد طموحاتهم وتعدد مشاريعهم فعمليات منح الائتمان تشكل موردا هاما لإيرادات ومدا خيل البنك لما تحققه من أرباح هائلة وبمخاطرة أقل، فإن إقدام بنك على منح قروض لمتعامل ما تتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات حتى يتفادى كل أنواع المخاطر وما ينجر عنها من خسائر

لكن هناك مشاكل عديدة أدت بالبنوك الى دخولها في مجال التعثر المالي ، مما أدى الى تعرض البنوك الى متاعب ائتمانية من طرف المتعاملين معها و عليه تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى البنك، والتي عرفت بالمخاطر المنبثقة عن احتمال عدم قدرة العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك وظيفة أساسية هدفها هو قياس حجم المخاطر المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها.

لذا فإن القرار الائتماني المدروس بدقة هو الضمان الأكبر للبنك لتجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية و نظرا للتطور السريع الذي تشهده أساليب التحليل المالي يجب ان تكون هناك طرق متطورة و حديثة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، لذا سوف نجري مقارنة بين طريقة التحليل بالنسب و نموذج التمان في قرار منح الائتمان .

- **مشكلة الدراسة :**

فالجزائر من خلال عملها تسعى إلى المحافظة على سلامة جهازها المصرفي و هذا من خلال وضع إدارة خاصة بالعملية الائتمانية في البنوك التجارية من أجل منح القروض لطالبيها و ضمان استردادها في أجال

استحقاقها، و تجنبا للمخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة عدم وفاء طالبي الائتمان بالتزاماتهم ، طبقت البنوك التجارية الجزائرية طرق كلاسيكية و حديثة .

وهنا نطرح إشكالية الدراسة والمتمثلة في :

"ما مدى نجاعة وفعالية إدارة مخطر عدم السداد في البنوك التجارية ؟"

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية السابقة نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

1- ما هي طرق ادارة مخاطر الائتمان ؟

2- هل يقوم بنك التنمية المحلية بمتابعة الائتمان و تحليله قبل وبعد منحه؟

3- ما مدى فعالية تطبيق طريقة قياس مخاطر الائتمان في البنك محل الدراسة؟

- **فرضيات الدراسة :**

لمعالجة هذا الموضوع وللإجابة عن الإشكاليات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

1- تعتمد البنوك التجارية على طرق و أساليب متميزة لإدارة مخاطر الائتمان .

2- إن قيام بنك التنمية المحلية بمتابعة الائتمان و تحليله قبل وبعد منحه، يؤدي الى اعطاء تنبيه بدلائل التعثر المالي للمشروع و بالتالي حماية البنك من مخطر عدم السداد و تعثر العملاء.

3- تعتبر الطريقة الكلاسيكية فعالة في بنك التنمية المحلية بغرداية مما لا يتطلب منه استعمال اساليب حديثة اخرى للتنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية للمشروع.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

من دواعي اختيارنا لهذا الموضوع نذكر ما يلي:

- حب الاطلاع على الاجراءات المتبعة من طرف ادارة البنك.
- الموضوع قيد الدراسة له علاقة بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه.
- اثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع التي تحمل الجديد.
- التعريف و الاحاطة بمثل هذا النوع من المواضيع.
- تزايد ظاهرة عدم التسديد و ما ينتج عنها من مشاكل سواء كانت على مستوى البنك أو على مستوى الزبون.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع ان ادارة المخاطر الائتمانية تكتسب أهمية كبيرة على مستوى البنوك التجارية و خاصة أن هذه البنوك تعاني من نقص التكيف في التعامل مع المخاطر الائتمانية و دراستها تعتمد

على اساليب علمية اكثر دقة من أجل اتخاد قرار ائتماني سليم ، و يأتي هذا البحث ليبين ما هي الطرق و الكيفيات الواجب اتباعها لتسيير مخطر عدم السداد و الوقاية منه.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى تحديد كيفية إدارة مخطر عدم السداد و المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية و ما لها من تأثير مباشر على النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك ، و ذلك من خلال اجراء اساليب و طرق لعلاج هذه المخاطر و اختبار قدرة النسب المالية على اكتشاف المخاطر الائتمانية من خلال التنبؤ بها.

- **حدود الدراسة :**

أما فيما يخص حدود الدراسة فقد تمثلت فيما يلي:

الحدود المكانية: يتم اجراء هذه الدراسة ببنك التنمية المحلية –وكالة غرداية–

الحدود الزمانية: تم اجراء هذه الدراسة في الفترة الممتدة بين 2011 و 2014 أي بتحليل القوائم المالية لأربع سنوات متتالية.

- **منهج الدراسة:**

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة و كذا التساؤلات الفرعية تم اختيار المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي نعتبره مناسب لطبيعة و نوع الموضوع من خلال تحليل الموضوع، كما تم استخدام منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي.

- **صعوبات الدراسة:**

واجهتنا عراقيل و مشاكل عديدة في سبيل اعداد هذه الدراسة ابرزها ما يلي:

–صعوبة الحصول على القوائم المالية و الوثائق التي نعتمدها كملاحق من البنك نظرا لسرية الملفات التي تعد من أسرار المهنة.

–صعوبة اجراء المقابلات الشخصية.

- **تقسيم الدراسة:**

من أجل دراسة الموضوع سوف نقوم بتقسيم دراستنا الى فصلين على النحو التالي :

الفصل الأول : يتناول الاطار النظري لمخطر عدم السداد و الذي يتضمن اساسيات حول ادارة الائتمان من حيث تصنيفاته و دوره في العمل المصرفي و اهم انواع المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك كما نعالج فيه

أليات إدارة مخاطر عدم السداد و وسائل تقليل هذه المخاطر و طرق علاجها، و كذلك أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

الفصل الثاني: يتناول الجانب التطبيقي فقد عرضنا اهم النتائج المتوصل اليها بعد تحليل المعطيات المتحصل عليها من طرف بنك التنمية المحلية.

الفصل الأول

الإطار النظري لمخطر عدم السداد

تمهيد

إن الوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح الائتمان التي تعتبر من أهم وأخطر الوظائف التي تمارسها كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل في الغالب أموال المودعين لديها. فهذا ما يجبر المصرف على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

ونظرا لأهمية عملية منح الائتمان تعتمد البنوك التجارية على طرق تقليدية ومبتكرة مسايرة للتطور التكنولوجي، كما تركز هذه البنوك في نشاطها التمويلي على الائتمان لكونه يعطي أكثر مردودية، ومعدل عائد مرتفع عند عملية استرجاعه.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق في المبحث الأول إلى أساسيات حول الإئتمان وإدارة المخاطر الائتمانية وأهم أنواعها، ثم نتعرض إلى طرق أو آليات إدارة مخاطر الائتمان، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى أهم الدراسات والأبحاث السابقة التي لها علاقة مع موضوع البحث.

المبحث الأول: أساسيات حول إدارة الائتمان:

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم للثروة، كما تهتم البنوك التجارية باكتشاف المخاطر خاصة الائتمانية منها بقدر ما تهتم بإدارتها، لأن مستقبل البنوك ونجاحها أصبح مرهونا بمدى قدرة البنك على احتواء المخاطر التي تتعرض لها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال التعرف على مفهوم الائتمان أو مخاطر عدم السداد وإدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية وطرق قياسها وكيفية علاجها.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان و تصنيفاته

إن المؤسسات المصرفية تعتبر الائتمان بمثابة استثمار الذي من خلاله تضمن تحقيق ربحية عالية كما قد ينجر عنه اكبر قدر من المخاطر. لذا سنتناول في هذا المطلب بعض المفاهيم المتعلقة بالائتمان وتصنيفات الائتمان.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحا: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها[1].

وعليه فالائتمان هو عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلا (طبيعيا أو معنويا) بناء على طلبه سواء أكان في الحال أم بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف بالدفع نيابة عن العميل للغير.

وتعرف أيضا القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر[2].

ومن خلال التعريفين يمكن أن نستنتج أن الائتمان المصرفي عبارة عن خدمة يقدمها البنك لعملائه بغرض تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

---

1 عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان انجرو،" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد(03)، 2006، ص: 194.

2 عبد الحميد عبد المطلب،" البنوك الشاملة، عملياتها وإداراتها "،جامعة عين شمس، الدار الجامعية، القاهرة، 2002 ، ص: 103.

الفرع الثاني: دور الائتمان في العمل المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي مرحلة متقدمة من تطور الوساطة والخدمات المالية والمصرفية ففي بادئ الأمر نشأت خدمات الصرافة ونقل الأموال والتمويل ثم تلتها فيما بعد عملية الائتمان التي تستند لدراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل.

لذلك فان عملية الائتمان تعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض والتي تدل على توافقه في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها.

فمزيد من الائتمان يستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس فان نمو حجم الموارد، يتطلب بحثا عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عائد مقبول. وهكذا يكون الادخار مقابلا للائتمان له تأثير على سلوك كل من المدينين والدائنين سواء بواسطة جهاز الفائدة أم عن طريق السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها[1].

إن دور الائتمان مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني. ولا شك أن أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان والسهر على حسن توجهه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك خطت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف.

الفرع الثالث: تصنيفات الائتمان

يمكن تصنيف الائتمان الذي يمكن للبنك منحه، وفق تقسيمات عديدة ومقاييس متنوعة، وسيتم اختصار هذه الأنواع في الآتي:

أولا: تقسيم الائتمان وفقا لأجله

الائتمان قصير الأجل: هذا الائتمان تبلغ مدته عادة اقل من سنة، ويستخدم في تمويل النشاط الجاري للمؤسسة، وتتميز هذه القروض بخاصية التصفية الذاتية، والتي توجه لتمويل الذمم المالية.

1-الائتمان متوسط الأجل: يمتد أجالها إلى خمس سنوات، وتوجه إلى بعض العمليات الرأسمالية[2]

2-الائتمان طويل الأجل: تزيد آجالها عن خمس سنوات ، تمنح عادة إلى البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية[3].

1 محمد عبادي،" تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية "، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد (39) ، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2014، ص: 30.

2 عبيد على احمد الحجازي، "مصادر التمويل"، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص: 79.

3 عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ احمد جودة،"إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر،" ط(01) ،الأردن، 1999، ص :104.

ثانيا: تقسيم الائتمان وفقا لغرضه

1-الائتمان الاستثماري: تهدف للحصول إما على وسائل إنتاج ومعداته، وإما على عقارات مثل الأراضي والمباني

2-الائتمان التجاري: تفضل البنوك التجارية هذا النوع من الائتمان عن غيره لملائمته لطبيعتها، لذلك تمثل نسبة كبيرة من استثمارها، لان معظم هذه القروض ينطبق عليها قاعدة السيولة الذاتية في الأجل القصير[1].

3-الائتمان الاستهلاكي: هو الائتمان الذي يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية[2].

ثالثا: تقسيم الائتمان من حيث القطاعات الاقتصادية:

1-الائتمان العقاري: وهو الائتمان الذي يمنح للأفراد والمشروعات لتمويل شراء قطعة ارض أو بنائها.

2-الائتمان الصناعي: وهو الذي يطلبه الحرفيون وأصحاب المصانع.

3-الائتمان الزراعي: تمنح هذه القروض لآجال قصيرة اقل من سنة حسب الموسم، تعطى لتمويل شراء آلات.

رابعا: تقسيم الائتمان وفقا للضمان:

1-الائتمان دون ضمان: وتمنح اعتمادًا على المركز المالي للعميل وكفيله (إن وجد). فالمصرف التجاري قد يمنح عميله الذي يثق فيه قروضًا بدون ضمانات معتمدًا في ذلك على قوة ومتانة مركزه المالي وحسن سمعته.

2-الائتمان بضمان: وهي القروض الممنوحة بضمانات وتعتبر عنصرا تكميليا، لان الأصل تواجد عنصر الثقة بين البنك والمقترض، والضمان ليس بديلا عن عنصر الثقة[3].

خامسا: أقسام أخرى للائتمان:

1-الائتمان المصرفي الخاص: هو الذي يمنح للقطاع الخاص فردا أو شركة، ويتم الحصول عليه حسب الملاءة المالية

2-الائتمان المصرفي العام: هو الائتمان المقدم إلى الدولة أو الحكومة أو المؤسسات العامة.

3-الائتمان الدولي: يعتبر مكملا لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وتصدير رؤوس الأموال[4].

4-الائتمان الايجاري : Leasingويتمثل هذا الائتمان في شراء آلات أو معدات من طرف بنوك أو مؤسسات متخصصة وتأجيرها للعملاء والمؤسسات، مقابل تحصيل ثمنها ضمن أقساط الإيجار لأنه عادة ما ينتهي بالبيع[5].

1 عبد الهادي مسعودي، "آليات تقديم الائتمان المصرفي و طرق تقييمه"، مطبعة رويغي، ط(01)، الاغواط، 2009، ص: 23.

2 Sylvie de Coussergues, Gestion de la Banque-Du Diagnostic à la Stratègie, èdition (04), DUNOD, paris , 2005, p:156.

3 سوزان سمير ديب وآخرون، "إدارة الائتمان"، دار الفكر، ط(01)، عمان، 2012، ص: 64.

4 فلاح حسن خلق،" التمويل الدولي"، دار الوراق، ط (01)، عمان، 2004، ص: 219.

5 سليمان الناصر، "الائتمان الايجاري وتطويره من التمويل التقليدي إلى التمويل الإسلامي" ، ورقة بحثية للمؤتمر الدولي للمالية الريادية تحت عنوان: التحول للمالية الإسلامية المقاربات والتحديات، الجامعة الإسلامية، ماليزيا يومي:11-12 ديسمبر2015، ص: 04.

الفرع الرابع: أهداف سياسة الإقراض

أولا: تعريف السياسة الاقراضية:

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القرض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها[1] .

ويمكن تعريفها أيضا أنها تمثل الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية، وبناءا على ذلك يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعينة بنشاط الإقراض[2].

ثانيا: أهداف سياسة الإقراض:

المصرف التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها، وسياسة الإقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال المصرف التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة اثر على اتخاذ القرار، وهي ضرورية إذا أراد المصرف بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها.

وتهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض عديدة منها [3]:

-سلامة القروض التي يمنحها البنك؛ -تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي؛ -تامين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.

المطلب الثاني : مفاهيم حول إدارة المخاطر الائتمانية

تشكل المخاطر الهاجس الأكبر للنشاط البنكي وتختلف المخاطر باختلاف الظروف الداخلية والمحيطة كما تختلف باختلاف أنواع العمليات التي تمارسها البنوك التجارية وتمس المخاطر بشكل كبير عمليات الإقراض ولذلك وجب معرفة هذه المخاطر وابتكار طرق للقضاء عليها او الحد منها على أقل تقدير.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر

تعتبر ادارة المخاطر الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المؤسسة و تَصنيفها و قِياسها ثم اِختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة

أولا: تعريف الخطر

يعرّف الخطر على أنه" حالة عدم التأكد يمكن قياسها"[4] إذ في حالة عدم تأكد هذه تشترط ضرورة قياسها

1 عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

2 http:// Keenan online.com / users / ahmed lkordy / topics / 69009 / posts /129855 , 21 / 03 / 2016, 23:53.

3 عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

4 محمد بن بوزيان، سوار يوسف، "محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة ،الأردن، يومي: 16- 18 افريل2007، ص: 03.

تجدر الإشارة إلى أن كلمة "risque " مشتقة من كلمة" re-scass" اللاّتينية والتي تعرف على أنها التزام وإقدام مبني على عدم التأكد يتميز باحتمالية الخسارة أو الربح"[1].

لا يوجد تعريف محدد **للمخاطر** حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لهذا المصطلح، وفيما يلي أهمها:

- ❖ عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها: "هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة"[2].
- ❖ وتعرف كذلك على أنها" احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع"[3].

يظهر مما سبق أن مفهوم المخاطرة هي احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه.

ثانيا: مفهوم إدارة المخاطر

- ❖ عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية FRS إدارة المخاطر بما يلي: (هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها Monitoring والرقابة عليها Controlling)[4].

كما عرفت "إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"[5].

ثالثا: تعريف خطر الائتمان

تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مُقرض إلى الطرف المقابل[6].

---

1 Ronach et NG, le contrôle de gestion bancaire et financier , 1999, p: 310.

2The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit(Standards), 2010, P19.

3 نوال بن عمارة، "إدارة المصارف في المشاركة" ، الملتقى العلمي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20-21 اكتوبر2009، ص:02.

4 مهند حنا نقولا عيسى، "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط(01)، الأردن ، 2010، ص: 118.

5 نقو آمال، "إستراتيجية إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية" ، رسالة ماستر ، مالية مؤسسة ،كلية علوم التسيير، جامعة غرداية ، 2013، ص: 45.

6 عبد الكريم احمد قندوز، "إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (09)، 2012، ص: 13.

تنشأ المخاطر الائتمانية عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، لذلك فإن المخاطر الائتمانية تحدث عندما يتعذر على البنك استعادة الفائدة وأصل المبلغ المقترض أو كليهما، لذلك فالمخاطرة الائتمانية هي المخاطرة التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية كبيرة[1].

رابعا: تعريف مخاطر عدم السداد

إن مخاطر عدم السداد هو خطر جسيم، حيث أن البنك وفي معظم الحالات يقرض أموالا ليست ملكا له، أي أن هذا الأخير يكون مدينا تجاه مودعين وينبثق هذا الخطر من عدم ملائمة المدين ويندرج تحت هذا الخطر عدة أخطار سنوضحها كما يلي:

1- مخاطر مالية: وتخص مدى قدرة المدين على سداد الدين ويتم ذلك عن طريق دراسة الوضعية المالية لمقترض أي دراسة الوثائق المحاسبية والمالية.

2-مخاطر متعلقة بعملية الائتمان: تتعلق هذه المخاطر بطبيعة الائتمان من حيث المدة، القيمة، الغرض منه...إلخ.

و تعرف على أنها تلك المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته، وقد عرفت وكالة Moody's خطر عدم السداد على أنه " كل تأخر في دفع أصل القرض أو الفوائد".

كما تعرف مخاطر عدم السداد أو المخاطر الائتمانية على أنها مخاطر الخسارة التي يتعرض لها البنك في حالة حدوث خلل أو فشل للعميل طالب القرض[2].

الفرع الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية.

أولا: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

و ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية و الظروف السياسية و الاجتماعية التي تخص البلد[3].

ثانيا: المخاطر المهنية

1 عبد الواحد سعيد عمر، "أثر إدارة مخاطر (السيولة – الائتمان – رأس المال)على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني"، مجلة دراسات، العدد (30)، 2015،ص : 04-05.

2Med slilme ben mahfouth ,maalybilel, gestion des risquebancaire: definition, mesures, gestion, determinants et impact sur la performance,2003, p :53.

3 شريف مصباح أبو كرش،"إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، يومي: 8-9 ماي 2005، ص: 09.

وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ثالثا: المخاطر المتعلقة بالعميل

ترتبط هذه المخاطر بشخصية العميل ومدى ملاءته المالية ومقدرته على إدارة نشاطه أي بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية، ومن أمثلة هذه المخاطر:

- ❖ فقدان العميل لأهليته باستمرار التعامل مع المصرف، وإهدار سمعته الشخصية؛
- ❖ مخاطر تدهور المركز المالي للعميل وإفلاسه؛
- ❖ تراجع الكفاءة في إدارة نشاطه سواء لأسباب ذاتية أو لخروج بعض الكفاءات المتميزة من المنشأة.
- ❖ عدم أمانة العميل واستخدام الأساليب غير المشروعة من أجل الحصول على الائتمان.
- ❖ اعتماد المشروع على دراسة جدوى خاطئة مبنية على افتراضات غير واقعية وتقديم معلومات خاطئة للبنك تظهر المشروع على غير حقيقته.
- ❖ ضعف التخطيط التمويلي وعدم التوازن بين الموارد والاستخدامات.
- ❖ فقد المشروع لأحد أسواقه الرئيسية أو عملائه الكبار وعدم قدرته على إيجاد سوق جديد.
- ❖ ضعف كفاءة النظام المحاسبي.
- ❖ توسيع العميل في الاقتراض وبصفة خاصة من مصادر غير مصرفية.
- ❖ تقدير العميل الخاطئ للأسواق ومبالغته في التسعير وعدم تقديره لعامل المنافسة.

رابعا: المخاطر المتعلقة بالغير

قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها، ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحي بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه[1].

خامسا: مخاطر خاصة بالبنك

-الاكتفاء بالاسترشاد بعدد من النسب المالية التقليدية والتي لا يمكن التعويل على نتائجها في إدارة موارد واستخدامات البنوك؛

1 شريف مصباح أبو كرش ، المرجع السابق ،ص: 10.

-عدم وجود ضمانات على القرض أو تواجدها بشكل غير كاف لا يتناسب مع طبيعة وحجم التسهيلات الممنوحة؛-غياب سياسة للإقراض واضحة المعالم يستطيع من خلالها البنك ضبط معالم إستراتيجيته فيما يتعلق بالربحية والنمو[1].

سادسا: المخاطر المرتبطة بالعملية المطلوب تمويلها

تتعدد وتتنوع هـذه المخـاطر بحسب طبيعة العملية الائتمانية والظروف المحيطة بها والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل ومثلا فالمخاطر الائتمانية بضمان أوراق مالية تختلف عن مخاطر تمويل عمليات المقاولات.

الفرع الثالث: خصائص القرار الائتماني

يعد اتخاذ القرار الائتماني بمنح التسهيلات الائتمانية أو رفض منحها من اخطر القرارات التي تتخذ في المصارف. فاتخاذ قرار خاطئ في هدا المجال له أثار سلبية وعواقب وخيمة على أوضاع المصرف، بل ربما على مستقبله.

ويتصف القرار الائتماني الأمثل، إجمالا، بالخصائص التالية[2] :

-انسجام القرار الائتماني مع تعليمات المصرف المركزي، ومن ثم، فلا يستطيع مدير الائتمان اتخاذ قرار بمنح قرض أو قروض يتجاوز بها نسب السيولة القانونية أو نسب الائتمان التي يحددها المصرف المركزي.

-انسجام القرار الائتماني مع سياسات المصرف نفسه وعدم وجود إي تعارض مع هذه السياسات، فلا يجوز أن يتم اتخاذ قرار بمنح قرض قيمته أكثر من الحد الأقصى المسموح بإقراضه.

-الأخذ بعين الاعتبار عملية مقارنة العائد بالمخاطر المتوقعة، إذ أن هناك علاقة طردية بين العائد و المخاطرة ، فكلما زادت المخاطرة زاد العائد المتوقع الحصول عليه المطلوب لتعويض تلك المخاطر.

-الأخذ بعين الاعتبار اتجاهات أسعار الفائدة سواء على القروض أو على الودائع، فلا يجب الموافقة على قرض لمدة عشر سنوات بسعر فائدة ثابت وفي الوقت نفسه هناك توقعات بزيادة أسعار الفائدة.

-عدم بناء القرار على أسس شخصية، فكثير من القروض تمنح على أسس القرار أو الصداقة أو المصالح الشخصية، فيجب أن يكون القرار مبنيا على حقائق موضوعية.

-مراعاة تنظيم جداول سداد القروض بعد الأخذ يعين الاعتبار مواءمة مصادر الأموال النقدية مع استخداماتها.

-مراعاة التنويع عند منح الائتمان، إذ ينبغي عدم تركيز الائتمان في قطاع معين من القطاعات الاقتصادية، أو في شركات محددة.

1 بن سمينة عزيزة، "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(32)، جامعة بسكرة،2011، ص: 404.

2 زياد رمضان، محفوظ جودة، "إدارة مخاطر الائتمان"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط(02)، القاهرة، 2010، ص: 268.

-مراعاة دراسة أوضاع المتعاملين من حيث التحليل المالي والسمعة التجارية لهم.

يسعى المدير دائما إلى اتخاذ القرار الائتماني الأنسب دائما ومن ثم فان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار كل ما من شانه أن يؤثر على سلامة العملية الائتمانية.

المطلب الثالث: آليات إدارة مخاطر عدم السداد في البنوك

ويعتبر التعرض للمخاطر أمر لا مفر منه، لذلك تكتسي إدارة المخاطر الائتمان أهمية قصوى، فهي تعتبر من الوظائف الأساسية التي تساعد البنوك على المواصلة والنجاح ، لدى عملت لجنة بازل على إيجاد أرضية للتحوط من مخاطر الائتمان من خلال تخصيص قدر كاف من رؤوس أموال البنك لمواجهة أي خسائر محتملة ، فالهدف الاساسي للبنك هو قياس حجم المخاطر المتوقع حدوثها من اجل التخفيف منها أو التحكم فيها

الفرع الأول: الأساليب الاحترازية لقياس المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل، لذلك يعتمد في ذلك على معايير احترازية وقائية كمخصصات كفاية رأس المال ومتطلبات الرقابة على الائتمان...،وأخرى علاجية كالتأمين وغيره.

أولا : الأساليب الاحترازية وفقا للجنة بازل

1-اتفاقية بازل I و تعديلاتها:

تشكلت لجنة بازل الدولية نهاية سنة 1974، قدَّمت اللجنة توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عُرف باتِّفاقية بازلI، وذلك في يوليو 1988 ليصبح بعد ذلك اتِّفاقا عالميًّا، وبعد أبحاث وتجارب تمَّ وضع نسبة عالميَّة لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجّحة، وقدِّرت هذه النسبة ب 8%، وقامت مقرَّرات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنِّية المخاطر أمَّا المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر .وتتحدَّد نسبة كفاية رأس المال وفقاً لما يلي[1]:

$$\frac{\text{رأس المال(الشريحة 1+ الشريحة 2)}}{\text{مجموع الأصول والتعهدات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\%$$

بعد وضع هذه النسبة رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوِّعة التي أصبحت تتعرَّض لها، خاصَّة في ظلّ انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقَّات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتِّفاقيَّة خاصَّة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط. كما سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين

1سليمان الناصر، "المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية "، مجلة الباحث ، العدد(14)،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2014، ص: 42.

لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقيَّة وتصبح إذن العلاقة المعدَّلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجّحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقيَّة} \times 12.5} = \geq 8\%$$

2-اتفاقية بازلII:

قامت لجنة بازل في منتصف عام 1999 بنشر اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية بازل I عام 1988، وبعد مناقشات طويلة لمقترحات هذه الاتفاقية تم إجازتها والاتفاق عليها عام 2004 وعرفت باتفاقية بازل II، بحيث تصبح جاهزة للتطبيق خلال فترة انتقالية تمتد إلى نهاية العام 2006.

وتهدف اتفاقية بازل II إلى تطوير الإطار العام لرأس المال بصورة أكثر حساسية لمخاطر الخسائر الائتمانية، والتي تتطلب تكوين مستويات عالية من رأس المال لذوي المخاطر الائتمانية العالية والعكس صحيح.

لم تفرق اتفاقية بازل II بين البنوك وتعاملت معها بنفس الطريقة بغض النظر عن حجمها وتعقد عملياتها ودرجة التقدم لديها ، وتضمن معيار بازل II لكفاية رأس المال الدعائم التالية [1]:

-الدعامة الأولى Pillar 1: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال Minimum Capital Requirement

-الدعامة الثانية Pillar 2: المراجعة الإشرافية Supervisory Review .

-الدعامة الثالثة Pillar 3: انضباط السوق Market Discipline.

وبمقارنة نسبة كفاية رأس المال حسب بازل II مع بازل I، لوحظ ما يلي:

أ) أبقت لجنة بازل على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بما نسبته (8%) .

ب) لا تغيير جوهري في بسط نسبة كفاية رأس المال.

ج) منح البنوك طرق جديدة لقياس مخاطر الائتمان، تتسم بدرجة عالية من الحساسية للمخاطر، وهذه الطرق هي:

2-1الطريقة المعيارية (Approach dized Standar):يتم ترجيح الأصول بأوزان للمخاطر وفق نوع التسهيل والتصنيف الائتماني التي تضعها وكالات التصنيف الخارجية، وتتراوح الأوزان من صفر % - 150% وهذا يؤدي إلى قيام البنك بالاحتفاظ برأس مال أكبر من بازلI استناداً للتصنيف الائتماني للمتعاملين.[2].

1حسين سعيد، "كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية-في الواقع و سلامة البنك-" ، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية ،كلية الشريعة ، الأردن ، يومي: 06-07 أوت 2014 ، ص: 15.

2 تهاني محمود محمد الزعابي ، "تطوير نماذج لاحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل" ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2008 ، ص: 67.

2-2 طريقة التقييم الداخلي الأساسيةFoundation Internal Rating Based Approach

3-2 طريقة التقييم الداخلي المتقدمةAdvanced Internal Rating Based Approach

تتطلب طريقة التقييم الداخلي (الأساسية والمتقدمة) الحصول على موافقة الجهات الرقابية المسبقة، وحد أدنى من المتطلبات النوعية تتمثل في دقة البيانات، وأنظمة لقياس المخاطر، ورقابة داخلية فاعلة، ودقة نتائج الإفصاح، كما تعتمد هذه الطريقة في قياس وتقييم المخاطر الائتمانية (Credit Risk) على المكونات التالية : (احتمالية التعثر ، الخسارة عند التعثر ،قيمة التعرض عند التعثر ،الاستحقاق).

3-اتفاقية بازل III :

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة، هي[1]:

- ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصراً على رأس المال المكتتب هو الأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ الاستحقاق.
- تشدِّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو* ومن خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة.
- تُدخِل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي(Leverage Ratio) وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.
- يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.
- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميته العمل النظام المالي والأسواق بكاملها.

ثانيا: طريقة النسب المالية (التحليل المالي)

1-تعريف التحليل المالي:

يعد التحليل المالي للقوائم المالية من المواضيع ذات الأهمية البالغة باعتباره أداة هامة يمكن من خلاله إن يصل المحلل المالي إلى الدقة في اتخاذ القرارات وذلك من خلال التعرف على الجوانب الايجابية واستغلالها أحسن

1 نشرة توعوية، "اتفاقية بازل 3"، معهد الدراسات المصرفية، العدد(05)، الكويت، 2012 .

*اتفاق إعادة الشراء أو ما يعرف باسم الريبو repo هو السعر الذي يستخدمه البنك المركزي في إعادة شراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية للسيطرة على المعروض النقدي.

استغلال وتشخيص جوانب القصور ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة مستقبلا وبما يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات[1].

2-أهمية التحليل المالي:

تنبع أهميته في الفائدة التي يقدمها للعديد من الجهات، فمثلا للإدارة هو يفيدها من الوقوف على مركزها المالي، ويساعدها على اتخاذ مختلف القرارات، أما للمستثمرين، فهي تفيد في تقييم قدرة المنشأة المختلفة على الاقتراض لها وقدرتها على سداد الالتزامات .. الخ. وهناك العديد من الجهات الأخرى المهتمة بنتائج التحليل المالي مثل: الدائنون، البنوك، الموردون، العملاء. وللتحليل المالي استخدامات عديدة، سواء في مجالات التخطيط أو الإدارة أو الرقابة، وتقييم الأداء بالإضافة إلى الرقابة بنوعيها الداخلية والخارجية. وبسبب اتساع نطاق استخدامات أدوات التحليل المالي، تم تصنيفها تبعا للغاية والغرض من استخدامها[2].

3-التحليل المالي للنسب:

بموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات وأوجه نشاطها المختلفة. ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي [3]:

-نسبة السيولة: وتستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

-نسب الربحية: وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح مثل نسبة هامش، والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وربحية السهم.

-نسب الرفع المالي: وتستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.

-نسب النشاط: وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية وأصولها المختلفة، مثل معدل دوران المخزون، ومعدل دوران المدينين والفترة النقدية.

-نسب السوق: ويستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

1 تانيا قادر عبد الرحمان ،" دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية "، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العدد(26)، جامعة تكريت ، 2012 ، ص: 61.

2 صالح طاهر الزرقان، "التحليل المالي واثره في المخاطر الائتمانية –دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد(23) ، جامعة الاسراء الخاصة ، 2010 ، ص: 05.

3 فهمي مصطفى الشيخ ، "التحليل المالي "، فلسطين ، ط(01) ، 2008 ، ص: 08-09.

ثالثا: طريقة التنقيط الحديثة

1-تقنية القرض التنقيطي:" le crédit scoring" هو عبارة عن تقنية تسمح بالتعبير عن الخطر الذي يمثله المقترض بالنسبة للمؤسسة المقرضة، وذلك من خلال إعطاء أو منح علامة "score" تسمح للبنك بالتمييز بين الزبائن الجيدين والزبائن المعسرين[1].

و يمكن تعريفها أنها آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها[2].

2-طريقة نقاط المخاطرة: تتمثل نقاط المخاطرة في تقدير بعض العناصر الخاصة بالمؤسسة وذلك بإعطائها علامة، أساس هذه الطريقة هو تقدير مخاطرة المؤسسة بواسطة عناصر معينة، عادة ما تكون عناصر نوعية، ومن مزاياها التلاؤم مع خصوصيات الزبائن لتفسير العجز المحتمل لديها.

3-طريقة الرجل المقرض: والذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتمادا على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة[3].

رابعا: طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية

من الأسباب التي جذبت الباحثين إلى استخدامها في تحليلاتهم نذكر ما يلي:

- سهولة إنشاء النموذج، حيث لا يتطلب ذلك وقتا كبيرا، وذلك من خلال أجهزة الكمبيوتر المجهزة ببرمجيات حديثة، مما يكسبه قدرة على التكييف مع المعطيات المتجددة للزبائن التي تفقده فعاليته في التمييز.

-أن التحليل العصب يعكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية، لا يتطلب وضع الفرضيات على المتغيرات.

-يتناسب هذا النوع من التحليل بطريقة جيدة مع المشاكل المعقدة غير المهيكلة (non structuré)، أي معالجة المشاكل التي من غير الممكن معرفة العلاقة بين المتغيرات التي تستعمل فيها مسبقا"[4].

خامسا: تحليل الانحدار اللوجيستي

الانحدار اللوجيستي هو تقنية تهدف إلى بناء نموذج تنبؤي بقيمة متغير تابع فئوي ثنائي وذلك انطلاقا من نتيجة احتمال انتمائه إلى إحدى الفئتين أو المجتمعين الجزئيين (يأخذ إحدى القيمتين الصفر أو الواحد)، وفيما

1 سمير مسعي ، "تسعير القروض المصرفية-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية- "، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008 ، ص: 32.

2 كمال رزيق، فرية كورتل،"إدارة المخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية-حالة البنوك الجزائرية-"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس بعنوان :نحو المناخ الاستثماري والأعمال المصرفية الالكترونية، جامعة فيلاديلفيا، الأردن، يومي: 5/4 جويلية 2007، ص: 08.

3 سليم بن يوسف ، "أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية "، المؤتمر الدولي بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، يومي:16-17افريل2007، ص: 09.

4 http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=530884, 07/03/2016 , 11:29.

يخص علاقة تحليل الانحدار اللوجيستي بقياس مخاطر الائتمان البنكي للمؤسسات والتنبؤ باحتمال تعثرها فإنه بتمهيد الدالة الاحتمالية للمتغيرات التي تؤدي إلى تعظيم القيمة الاحتمالية يتم تحديد النسب المالية التي يمكنها تحديد احتمال فشل الشركة أو نجاحها، وإذا كان احتمال انتماء الشركة إلى مجتمع الشركات الفاشلة اكبر من 0.5 فإنها تصنف على أنها فاشلة وتصنف ناجحة عندما تكون قيمتها اقل من 0.5[1].

بالإضافة إلى هذه الأساليب والطرق هناك نماذج أخرى يمكن أن نقيس بها مخاطر الائتمان مثل:

أولا: نموذج ALTMAN

يهدف نموذج التمان إلى الكشف عن الشركات ذات المخاطرة والمعرضة للإفلاس والشركات الناجحة ويستند ذلك إلى 5 نسب مالية هي [2]:

X_1: رأس المال العامل /مجموع الأصول

X_2: الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول

X_3:EBE/ مجموع الأصول

X_4:القيمة السوقية للأسهم/ مجموع الخصوم

X_5:المبيعات / مجموع الأصول

وتكون معادلة التمييز حسب هذا النموذج :

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

و بموجب هذا النموذج يتم تصنيف المؤسسات إلى 3 فئات وذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع (Z) قدرها 2.6875.

1-المؤسسات الناجحة والقادرة على الاستمرار $Z \geq 2.6875$.

2-المؤسسات الفاشلة يصعب تحديد وضعيتها $2.6875 > Z > 1.81$.

3-المؤسسات الفاشلة التي يحتمل إفلاسها$Z < 1.81$.

ثانيا: نموذج Sherrod

وقد حدد هذا النموذج أن هناك هدفين رئيسين وهما:

- تقيم مخاطر الائتمان: استخدمت تقيم المخاطر الائتمانية من قبل البنوك عند منح القروض للمشاريع .

– التعثر المالي: استخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع ومعرفة مدى قدرة المشروع على مزاولة نشاطه.

وتم عرض النموذج على النحو التالي:

---

1 فخاري فاروق، زبيري نورة، "استخدام الأساليب الحديثة في تدنية المخاطر الائتمانية – دراسة ميدانية في مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر"، الملتقى الوطني الثاني حول: الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية، جامعة غرداية يومي:08-09نوفمبر2015، ص: 08.

2 حمزة عمي السعيد، "الأساليب الإحصائية الكمية المستخدمة في قياس الاستقرار المالي وإمكانية تطبيقها في الجزائر"، الملتقى الوطني الثاني والمعنون بـ: دور الطرق الإحصائية في إدارة المخاطر المصرفية والدروس المستفادة من الأزمة المالية، جامعة غرداية، يومي08-09 نوفمبر 2015، ص: 05.

$Z=17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2\ X_5+0.1\ X_6$

حيث إن:

X_1 = صافي رأس المال العامل /إجمالي الأصول.

X_2 = الأصول السائلة /إجمالي الأصول.

X_3 = إجمالي حقوق المساهمين /إجمالي الأصول.

X_4 = صافي الربح قبل الضرائب /إجمالي الأصول.

X_5= إجمالي الأصول /إجمالي الالتزامات.

X_6 = إجمالي حقوق المساهمين /الأصول الثابتة.

وبناء على عدد النقاط يجري تصنيف الشركات إلى 5 فئات حسب قدرتها على الاستمرار[1]:

الفئة الأولى: الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس عندما تكون ($Z\geq25$)

الفئة الثانية: احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس عندما تكون($25>Z\geq20$)

الفئة الثالثة: يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس عندما تكون($20>Z\geq5$)

الفئة الرابعة: الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس عندما تكون($5>Z\geq-5$)

الفئة الخامسة: الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس عندما تكون($Z<-5$)

الفرع الثاني: وسائل تقليل مخاطر الائتمان

إن أي عملية ائتمان لابد وأن تكون محفوفة بالمخاطر فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده وقد يكون لديه القدرة المالية على السداد ولكن لا يرغب بالسداد، ومن هنا تنشأ مخاطر الائتمان.

وتلجأ المصارف عادة إلى استخدام الكثير من الوسائل لتقليل مخاطر الائتمان، وهذه الوسائل هي[2]:

أولا: دراسة عناصر منح الائتمان

تقوم عملية دراسة عناصر منح الائتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض والفوائد إلى المصرف في المواعيد المحددة المتفق عليها، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد:

1- نموذج الإئتمان المعروف ب 5C's و هي:

❖ الشخصية Character: ويتعلق هذا العنصر برغبة العميل في سداد أصل القرض ويجب دراسة سلوكيات المقترض ومدى احترامه لتوقيعه والتزامه بتعهداته.

1 رامي حسن الغزالي، "دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، مذكرة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2015 ، ص : 56.

2 أسامة عزمي، شقيري نوري موسى، "ادارة الخطر و التأمين"، دار حامد للنشر والتوزيع، ط(01)، الأردن، 2007، ص: 61-62.

- ❖ المقدرة Capacity :يقصد بها مدى قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفاعلية.
- ❖ رأس المالCapital :يعتبر العنصر الواقي من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين، فإذا كان رأس المال يتمتع بالملائمة فإن ذلك يشجع إدارة البنك على اتخاذ قرار إيجابي يمنح الائتمان للعميل.
- ❖ الضمانات Collaterall :ويقصد به مقدار ما يملكه الزبون من موجودات منقولة وغير منقولة، والتي يرهنها الزبون لتوثيق الائتمان المصرفي[1].
- ❖ الظروف الاقتصادية Economices Conditions :ينبغي أن يقوم محلل الائتمان في البنك بدراسة الأحوال المالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات

2- نموذج الائتمان المعروف بـ5P's و هي :

- ❖ نوع العميل People: وهي نفس المعيار الوارد في النموذج السابق يتعلق بشخصية العميل[2].
- ❖ القدرة على السداد Payment:وهي نفس المعيار السابق الوارد في النموذج السابق ويتعلق بالقدرة على السداد .
- ❖ الغرض من الائتمان Purpose: تعني الأنشطة التي تستثمر فيها الأموال المقترضة ومدى توافقه مع سياسة البنك ومع قدرات العميل ومقوماته الائتمانية إلى جانب حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه.
- ❖ الحماية Protection:ويتم ذلك من خلال توفر الضمانات التي يقدمها المقترض من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسبيل في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته.
- ❖ النظرة المستقبلية Perspective:وهي تتعلق باستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان ومستقبله.

ثانيا: الاستفسار عن سمعة العميل

يمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى ثلاثة مصادر رئيسية هي[3]:

1- المصادر الداخلية للمصرف : تشمل أقسام البنك الداخلية وذلك في حالة كون طالب القرض عميل للبنك، فان دائرة التسهيلات الائتمانية ترجع على ملفاتها وتقوم بدراسة ملف طالب القرض وهل هو عميل سابق جيد أم من النوع غير المنتظم السداد.

1 عبد المطلب عبد الحميد، "الائتمان المصرفي و مخاطره"، ، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، ط(01) ، 2010 ، ص: 147.

2 علي عبد الله أحمد شاهين،"مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين" – دراسة تحليلية تطبيقية، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2010، ص:11.

3 أسامة عزمي، مرجع سابق، ص: 63.

2- **البنك المركزي والمصارف الأخرى**: إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات عن طالب القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك واحد، وإجمالا فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك آخر لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك في هذا الخصوص[1].

3- **المقابلات الشخصية مع طالب القرض**: حيث يقوم مسؤولو الائتمان بترتيب مقابلات شخصية مع طالب القرض بالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم ملاحظته من خلال نموذج طلب القرض.

ثالثا: تدريب موظفي الائتمان

إن نقص خبرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة عن طالبي هذه التسهيلات مما ينتج عن ارتفاع في القروض المشكوك في تحصيلها أو المعدومة*.

رابعا: التزام موظفو إدارة الائتمان بإجراءات منح التسهيلات الائتمانية

والتي من أهمها :

1-**دراسة طلبات الاقتراض**: و ذلك من خلال الاتصال بالعملاء الحاليين والمحتملين إما شخصيا أو من خلال إعلانات على عناوينهم، لإحاطتهم بأنواع القروض المتاحة التي يمكنهم التفاوض مع البنك للحصول عليها. وتسهم هذه المبادأة في زيادة احتمال حصول البنك على طلبات الاقتراض من عملاء معروفين وإذا أبدى بعض المقترضين المحتملين رغبتهم في الحصول على قروض فان هذا لا يعني استجابة فورية من البنك إذ ينبغي الحصول على بيانات ومعلومات كافية عن الغرض من القرض[2].

2-**تحليل المركز المالي للعميل**: يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل دراسة بعض النسب والمعدلات.

3-**الاستفسار عن مقدم الطلب**: تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو مع بنوك أخرى لكي تتخذ قرار ائتماني سليم.

4-**التفاوض مع العميل**[3]: بعد التحليل الكمي لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب وبناء على المعلومات التي تم تجميعها، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد.

---

1 عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سابق، ص: 219.

* الديون المشكوك في تحصيلها هي الديون التي يتوقع عدم تحصيلها ويتم تكوين مخصص لها ويتم حساب المخصص بطريقتين: الأولى كنسبة من رصيد العملاء والثانية كنسبة من صافي المبيعات الآجلة.

2 منير إبراهيم الهندي، "إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات "، مركز الدلتا للطباعة، ط(03)، الإسكندرية، 2000، ص: 219.

3 حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي و التحليل المالي " الوراق للنشر و التوزيع ، ط(01) ، عمان، 2002 ، ص: 206.

5-طلب الضمان التكميلي: يقوم البنك من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات الملكية بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.

6-توقيع عقد الائتمان: قد يتفق الطرفان على شروط العقد وبنود التفاوض بينهما وقد لا يتفقان.

7-صرف قيمة القرض: ذلك بوضع قيمة المصرف تحت تصرف العميل، حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ أو جزء منه[1].

خامسا: إتباع المصارف لنظام تدقيق ورقابة داخلي قوي يمثل خط الدفاع الأول لمواجهة مخاطر الاختلاس والتلاعب بأموال المصرف من قبل بعض الموظفين.

سادسا: قيام المصارف بوضع خطوط رئيسية للتنظيم الداخلي يجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية تقسيم الأعمال في المصرف[2].

الفرع الثالث: طرق معالجة المخاطر الائتمانية

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته. وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

أولا: تحصيل القروض

تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في[3]:

1-رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات تم بعامل الزمن، لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

2- الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

3- التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

1رامي هاشم الشنباري،"التحليل الائتماني و دوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية"، رسالة ماجيستر، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، 2006 ، ص: 112.

2 أسامة عزمي، مرجع سابق، ص: 65-66.

3كمال رزيق، فريد كورتل، مرجع سابق، ص: 12.

4-تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من اجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

ثانيا: معالجة القرض

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها ، إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات ، كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالإشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسبما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب. وتبدأ عملية التحصيل من خلال المصلحتين التاليتين: مصلحة المخاطر ومصلحة المنازعات. حيث تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض[1].

و من بين معالجة أو تخفيف هده المخاطر نجد كذلك:

-طلب الضمانات الملائمة :تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل[2].

-الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية :بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم.

-التنويع: قد تظهر مشكلة الزيادة في عدد القروض التي تتصف بالمخاطر العالية وهذه المشكلة يمكن التغلب عليها من خلال التنويع في القروض، حيث تقوم بتوزيع محفظة قروضها في القطاع الواحد على أكثر من مشروع[3].

-التامين: ويتمثل في الطلب من العميل أن يقوم بالتأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين[1].

---

1 3alm-al-mohasba.blogspot.com,21/02/2016 ,17:26.

2 مفتاح صالح، معارفي فريدة، "المخاطر الائتمانية تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي:16-18 نيسان2007، ص:11.

3 صادق راشد الشمري، "القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية"، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان-الأردن، 2009، ص:09.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنقوم في هذا المبحث إلى عرض ما جاء في الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع من حيث الأهداف والنتائج و أوجه الاختلاف والتشابه.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية

الفرع الأول: دراسة حفيان جهاد بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"– دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة ،مدكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012 .

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: كيف يمكن تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟.كما تهدف الباحثة في هذه الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في ولاية ورقلة وفقا لإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية. كما قامت الباحثة بتحليل مخاطر الائتمانية ومختلف العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني كما تطرقت إلى مراجعة التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك التجارية في ولاية ورقلة لتطوير إدارة مخاطر الائتمان لديها وفق المتطلبات بازلII .

كما اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي واستندت دراستها إلى أسلوب الدراسة الاستبيانية لمجموعة من البنوك التجارية بوكالة ورقلة. وأهم النتائج التي توصلت إليها: أن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده، في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أن له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك، ومن بين توصيات الدراسة لابد من ضرورة الاتصال المستمر للبنوك بالمقترضين وهذا لتوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل وتقديم المساعدة، وأن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول.

❖ بعد العرض والتحليل للدراسة السابقة المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان، نجد أنها تشترك مع دراستنا في جوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى نذكر منها:

– هذه الدراسة تشترك مع دراستنا الحالية في تحليل وتقييم مخاطر الائتمان، وهي تعتمد على الدراسة الاستبيانية في تقييم مخاطر الائتمان كما تشترك مع دراستنا أنها كانت في بلد واحد، وأما دراستنا الحالية اعتمدت على كيفية إدارة مخاطر الائتمان والإجراءات اللازمة لدلك و كذلك اعتمدنا على تحليل النسب في ترشيد قرار منح الائتمان ومن أوجه الاختلاف أن هذه الدراسة طبقت دراستها على مجموعة من البنوك التجارية عكس داستنا الحالية.

1 علي عبد الله أحمد شاهين ، مرجع سابق، ص :15.

الفرع الثاني: دراسة حابس إيمان بعنوان: "دور التحليل المالي في منح القروض"– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

تعرضت هذه الدراسة إلى طرح الإشكالية ما مدى استخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي لدى البنك؟ كما قد طرحت بعض الفرضيات وهي أن الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة.

كما تهدف الباحثة إلى معرفة درجة استفادة البنوك التجارية من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض والتنبؤ بالمستقبل في كافة النواحي وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية وقدرته على سداد التزاماته ،كما اعتمدت الباحثة على عدة مناهج علمية منها المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وقد قامت بإجراء تحليل القوائم المالية للمؤسسة.

وأهم النتائج التي توصلت إليها أن الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد. وان مهمة إدارة الائتمان دراسة طلبات الإقراض قبل منحها. وأن المؤسسة متوازنة ماليا. و قد أوصت الدراسة بضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجل دراسة الطلبات طويلة نوعا ما وتطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض وضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.

❖ بعد العرض والتحليل للدراسة السابقة المتعلقة بالتحليل المالي لمنح القروض، نجد أنها تشترك مع دراستنا في جوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى نذكر منها:

– هذه الدراسة تشترك مع دراستنا الحالية في التحليل المالي باستخدام النسب، تحليل القوائم المالية كما تشترك مع دراستنا أنها كانت في بلد واحد وفي بنك واحد، ومن أوجه الاختلاف أن هذه الدراسة اعتمدت على عدة مناهج عكس دراستنا الحالية فقد اعتمدنا على منهج واحد وصفي تحليلي.

الفرع الثالث: دراسة سعيدة زاوي بعنوان: "أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي"– دراسة استبيانية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

تعرضت هذه الدراسة إلى طرح الإشكالية إلى أي مدى تساهم أدوات التحليل المالي في تقيم مخاطر الإئتمان المصرفي كما قد طرحت بعض الفرضيات وهي التعرف على كيفية التعامل بأدوات التحليل المالي على أرض الواقع. و تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز هذه الأدوات في اتخاذ القرار الائتماني.

كما اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي واستخدام الاستبيان لجمع بيانات الدراسة بالاعتماد على spss. وأهم النتائج المتوصل إليها أن محللي الائتمان بالبنوك التجارية بولاية ورقلة يعتمدون على أدوات التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني من أجل التحوط ضد مخاطر الائتمان وأن السياسات الائتمانية المطبقة في البنوك تلزم الموظفين بإجراء عملية التحليل المالي للاستعانة به في ترشيد قراراتها الائتمانية ،كما قد أوصت الدراسة أن التدريب المستمر للعاملين بالبنوك والتأهيل في المجال الائتماني وذلك للمساعدة على استخدام أدوات التحليل المالي بكل كفاءة كما يجب التركيز على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات.

❖ بعد العرض والتحليل للدراسة السابقة المتعلقة بالتحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان، نجد أنها تشترك مع دراستنا في جوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى نذكر منها :

– هذه الدراسة تشترك مع دراستنا الحالية في اعتمادها على التحليل المالي لتقييم مخاطر الائتمان، وهي تعتمد على الدراسة الاستبيانية عكس دراستنا الحالية، ومن أوجه الاختلاف أن هذه الدراسة طبقت دراستها على مجموعة من البنوك التجارية عكس دراستنا الحالية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية

الفرع الأول: دراسة ميرفت علي أبو كمال بعنوان: "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية"–دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

تعرضت هذه الدراسة إلى طرح الإشكالية ما هو واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، والمقومات والاستعدادات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة وفق المعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية .

بحيث هدفت إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين وفقا لإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية كما تهدف إلى تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، والتي تهدف المحافظة على متانة رأس المال.

كما توجهت الدراسة إلى تحليل وقياس وإدارة مخاطر الائتمان و تطرقت كذلك إلى الإفصاح عن مخاطر الائتمان وتميزت هذه الدراسة بنظام معلومات كفء يرصد ويقيس مخاطر الائتمان وفقا لنظام الرقابة الداخلي والخارجي وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وشمل مجتمع عينة الدراسة المصارف العاملة في فلسطين ويبلغ عددها 22 مصرفا، أما عينة الدراسة فتشمل جميع موظفي الائتمان وعددهم 187 مبحوثا وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن يعتمد مجلس الإدارة

بالمصارف إستراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان، والتي تشمل وضع السياسات الائتمانية وتحديد مخاطر الائتمان وأساليب قياس ورقابة هذه المخاطر والسيطرة عليها.

-تُفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان وفق بازل II .

❖ بعد العرض والتحليل للدراسة السابقة المتعلقة بالإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان، نجد أنها تشترك مع دراستنا في جوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى نذكر منها:

- هذه الدراسة تشترك مع دراستنا الحالية في معالجة واقع إدارة مخاطر الائتمان وتحليل وقياس وإدارة مخاطر الائتمان، إلا أن هذه الدراسة اهتمت بالمخاطر الائتمانية وفقا للمعايير الدولية وكذلك اعتمدت على الإفصاح عن مخاطر الائتمان ودراستنا الحالية اهتمت بمدى اعتماد البنوك على إدارة مخاطر الائتمان، ومن أوجه الاختلاف أن هذه الدراسة طبقت في بلد خارج الجزائر عكس دراستنا الحالية.

الفرع الثاني: دراسة إيمان انجرو بعنوان:" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض" –دراسة البنك الصناعي السوري أنموذجا"، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

تعرضت هذه الدراسة إلى طرح الإشكالية ان هناك قصور في التحليل الائتماني و في الاجراءات التي تجريها المصارف المحلية ، و ومن بين الفرضيات المقترحة ان قرار الائتمان السليم يؤدي الى تكوين محفظة قروض ذات جودة عالية، و تهدف الدراسة إلى التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته كما أن مشكلة الدراسة تكمن في انه يوجد نقص في التحليل الائتماني وفي الإجراءات والدراسات التي تجريها المصارف المحلية ولقد ارتأت الباحثة أن تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدت في دراستها على جمع الملاحظات والبيانات من الواقع. حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الزيادة الكبيرة في حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي و تحسن مقدار الودائع المصرفية و عدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص أثار الشخصية والحكمية.

وقد أوصت الدراسة إلى أن تعمل المصارف على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، والتي تتطلب من المصارف ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال كما أوصت بتعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة في المصارف، وأن تتوافق السياسات الائتمانية بالمصارف مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، سواء في الاقتصاد ككل، أو في قطاعات معينة.

❖ بعد العرض والتحليل للدراسة السابقة المتعلقة بالتحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض نجد أنها تشترك مع دراستنا في جوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى نذكر منها:

- هذه الدراسة تشترك مع دراستنا الحالية في معالجة سلامة المركز المالي والجدارة الائتمانية، إلا أن هذه الدراسة اهتمت بالتحليل الائتماني والإجراءات التي طبقتها على المصارف، ومن أوجه الاختلاف أن هذه الدراسة طبقت

في بلد خارج الجزائر عكس دارستنا الحالية، وقد أهملت هذه الدراسة تطبيق احد أساليب قياس المخاطر الائتمانية و ركزت على جانب الودائع.

الفرع الثالث: دراسة السنوسي محمد الزوام بعنوان:"إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع تحت عنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، الجامعة الزرقاء، ليبيا، يومي 10-11 نوفمبر 2009.

تهدف الدراسة إلى معرفة ماهية المخاطر الائتمانية المصرفية وأنواعها والسياسات الوقائية في منح الائتمان كما تهدف إلى معرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيه وصولا لوضع مدخل مقترح بشكل محدد أمام المصارف لإدارة المخاطر الائتمانية في ظل الأزمات المالية وتتمثل أهمية هذه الدراسة في الفشل في إدارة الائتمان المصرفي بسبب تزايد المخاطر الائتمانية المصرفية الأمر الذي أدى إلى زيادة حالات الفشل والتعثر المالي.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة أثبتت جد وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي كوسيلة تساعد أصحاب القرار الائتماني على معرفة ماهية المخاطر الائتمان وأنوعها وما يتوجب عليهم فعله وتطبيقه من بدائل في السياسات الائتمانية ، وأن فشل المؤسسات المالية والمصرفية يرجع وبشكل جوهري لعدم تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة في إدارة الائتمان من تخطيط ائتماني وتنظيم ائتماني ورقابة ائتمانية.

❖ بعد العرض والتحليل للدراسة السابقة المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية نجد أنها تشترك مع دراستنا في جوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى نذكر منها :

– هذه الدراسة اشتركت مع الدراسة الحالية في مدى اهتمام البنوك التجارية بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي ومعرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، أما هذه الدراسة اهتمت بالفشل في إدارة الائتمان المصرفي بسبب تزايد المخاطر الائتمانية كما إنها ركزت على الأزمة المالية العالمية وأما الدراسة الحالية اهتمت بمدى اعتماد البنوك التحليل بالنسب المالية وكيفية تطبيقها على الزبائن.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة الأجنبية

الفرع الأول: دراسة Patrick Van Roy بعنوان:"تصنيف الائتمان والمدخل المعياري (الموحد)لقياس مخاطر الائتمان وفقا لبازلII" ،البنك المركزي الأوروبي ، 2005.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الاعتماد على مؤسسات تصنيف الائتمان المختلفة على متطلبات رأس المال للمصارف المتوسطة والصغيرة الحجم كما قامت مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية بتصنيفها بوجود اختلافات في نتائج تقييم الجدارة الائتمانية. بالرغم من أن هذه المؤسسات تعمل وفق أوزان المخاطر التي يحددها وفاق بازلII ولكن توجد الفوارق بسبب الاختلاف في درجة التحفظ في تقييم الجدارة الائتمانية للطرف الآخر

من مؤسسة تصنيف ائتماني لأخرى. هذا يدفع بالمصارف إلى التعامل مع الأطراف الأخرى التي تتمتع بجدارة ائتمانية مرتفعة، وتكوين محفظة ائتمانية عالية الجودة.

وخلصت الدراسة إلى أن على الرغم من وجود فوارق جوهرية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة والتي تُعتبر نتيجة التقييمات المختلفة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية إلا أن هذه الفوارق لا تزيد عن 6% من متطلبات رأس المال للقروض للشركات والبنوك والحكومات و تحديد متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، والتي تُقاس بالمدخل المعياري، يقدم مزايا بسيطة لرأس المال الرقابي للمصارف التي تعتمد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية.

❖ بعد العرض والتحليل للدراسة السابقة المتعلقة بتصنيف الائتمان والمدخل المعياري لقياس مخاطر الائتمان، نجد أنها تشترك مع دراستنا في جوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى نذكر منها:

-هذه الدراسة اشتركت مع الدراسة الحالية في الجدارة الائتمانية وهي تعتمد على مؤسسات تصنيف الائتمان المختلفة على متطلبات رأس المال ودراستنا الحالية اهتمت بمدى اعتماد البنوك على إدارة مخاطر الائتمان والاعتماد على التحليل بالنسب في ترشيد قرارات الائتمان، كما أنها أهملت جانب دراسة بعض الطرق الحديثة أو التقليدية في البنوك.

الفرع الثاني: دراسة Catherine, et al بعنوان :"استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان بالمؤسسات المالية المحددة في ماليزيا"، 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في نمط استراتيجيات إدارة المخاطر ومراقبة الممارسات التي تنفذها مؤسسات التمويل في ماليزيا. تألفت العينة من 15 مؤسسة. وجدت هذه الدراسة أن تنويع خدمات الإقراض وتخفيف المخاطر وتدريب وتطوير الموظفين هي أهم ثلاث مؤسسات معروفة تنفذها المؤسسات المالية، وهذه الدراسة هي واحدة من أولى الدراسات التي تحاول استخدام البيانات الأولية في استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان وهي مساهمة كبيرة في مجال التمويل. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، إذ وجدت أن التنوع في خدمات الإقراض وتخفيف المخاطر وتدريب وتطوير الموظفين إضافة إلى دليل الموافقة على القروض هي طرق مهمة في إدارة مخاطر القروض.

❖ بعد العرض والتحليل للدراسة السابقة المتعلقة باستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان، نجد أنها تشترك مع دراستنا في جوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى نذكر منها:

– هذه الدراسة اشتركت مع الدراسة الحالية في استراتيجيات إدارة المخاطر، كما أنها ركزت على تنويع خدمات الإقراض وتخفيف المخاطر ودراستنا الحالية ركزت على المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها والاعتماد على التحليل بالنسب في منح الائتمان.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجزئيات النظرية حول مخاطر عدم السداد، حيث قمنا بالتطرق إلى مفهوم مخاطر الإئتمان و الذي تتمثل في الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها البنك والناتجة عن عدم قدرة العميل عن سداد دينه في وقت الاستحقاق ، فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر متنوعة و من أهم أنواع مخاطر الائتمانية متعلقة بالعميل ، و مخاطر متعلقة بالنشاط الذي تم تمويله ، كما وجدنا أن هناك مخاطر تنشأ عن أخطاء البنك أو أخطاء الغير .كما تطرقنا الى اهم اليات و الاساليب الاحترازية لقياس مخاطر الائتمانية و بغرض التقليل من المخاطر الائتمانية اصبح من الضروري القيام بالدراسة المالية للمركز المالي للعميل قبل منح الائتمان و ذلك من خلال الاستعانة بأدوات التحليل المالي عن طريق النسب المالية ، أو عن طريق نموذج التمان من خلال المقارنة بينهما ، حيث يبرز كلا من التحليل المالي و نموذج التمان جدواهما كأدة فعالة في تقييم مخاطر الإئتمان ،وتكمن أهميتهما من خلال النتائج التي تظهر لمتخذ القرار للاعتماد عليها في ترشيد قراره الإئتماني و سير العملية الإئتمانية بسلامة دون أن يصاحبها مخاطر، هذا ما سنحاول دراسته في الجانب التطبيقي.

الفصل الثاني

إدارة مخطر عدم السداد ببنك التنمية المحلية–وكالة غرداية–

تمهيد:

بعدما قمنا بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول تناولنا فيه الجوانب الأساسية المتعلقة بإدارة مخاطر عدم السداد والمخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى آليات إدارة هذه المخاطر وطرق تقييم وقياس مخاطر الائتمان، وكذا أهم الدراسات السابقة التي تناولت هدا الموضوع بشكل مباشر.

ومن أجل ربط الفصل السابق أي الأدبيات النظرية والتطبيقية مع الفصل الثاني المتعلق بالدراسة الميدانية تم اختيار بنك التنمية المحلية بغرداية لإسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري. وللحكم على الإشكالية والإجابة على الفرضيات، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة والمناقشة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

يندرج في هذا المبحث طريقة وجمع المعلومات وعينة ومجتمع الدراسة وكدا ادوات مستخدمة لمعالجة هده المعطيات المجمعة.

المطلب الأول: طبيعة انجاز الدراسة

ان لكل بحث طريقة دراسة معينة يتم الاعتماد عليها و تختلف هده الاخيرة من بحث لأخر و ذلك حسب طبيعة الدراسة ، لهذا تم تلخيص الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية من خلال:

1–مجتمع الدراسة واختيار العينة: حسب طبيعة الموضوع و محدودية الدراسة و خصوصيتها فقد حددت مجتمع الدراسة ببنك التنمية المحلية وذلك لمعرفة الية ادارة المخاطر الائتمانية و كيفية ادارتها ، فأخدنا بنك التنمية المحلية كعينة لإسقاط المفاهيم النظرية و معرفة طريقة ادارة المخاطر الائتمانية على مستوى بنك التنمية المحلية.

2–منهج الدراسة: اعتمدنا في الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التجريبي الذي يستند على دراسة حالة والذي اعتمدنا فيه على اسلوب المقابلة مع اطارات بنك التنمية المحلية من موظفين و مسؤولين.

3–تلخيص معطيات الدراسة : معطيات الدراسة عبارة عن ميزانيات مالية و جدول حسابات النتائج بغرض التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة كما لدينا ايضا معلومات اخرى تستخرج من ملفات طلب القرض.

4–معالجة البيانات: لمعالجة بيانات الدراسة اعتمدنا على تحليل و دراسة القوائم المالية الخاصة ببنك التمية المحلية.

5–متغيرات الدراسة : من المتغيرات التي تم دراستها مؤشرات و نسب مالية محددة لقياس قدرة البنك على اكتشاف مخاطر الائتمان ، فالنسب المالية تتمثل في نسب السيولة ، النشاط ، المردودية ، و نسب الهيكلة، ونسب مؤشرات النموذج.

المطلب الثاني: الادوات المستخدمة

بناءا على الاشكالية المطروحة قمنا بالاستعانة بمجموعة من الادوات هي:

1–المقابلة: قمنا بزيارة ميدانية لعينة محل الدراسة و مقابلة شخصية مع الموظفين في عدة مصالح حيث تم فيه تبادل لفظي بيننا و بين موظفي البنك و تم توجيه مجموعة من الاسئلة المتعلقة عن كيفية منح قرض و المخاطر التي يتعرض له .

2–الملاحظة: حيث تمت خلال الدراسة الميدانية أين تواجدنا في مصلحة القروض و قمنا بالتطرق الى ملفات المؤسسة المتمثلة في الميزانيات، و جدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة.

3–وثائق المؤسسة: المقصود هنا الوثائق المقدمة من طرف العميل أو الزبون و هي الميزانيات و جدول حسابات النتائج للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014.

المطلب الثالث : ادارة مخاطر الائتمان في بنك التنمية المحلية BDL–وكالة غرداية–

الفرع الاول : لمحة عن بنك التنمية المحلية BDL:

هو مؤسسة مالية عمومية ملك للدولة ، خاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات التقليدية لبنوك الودائع ويتمتع البنك بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير وخاضع لما يلي :

القواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك والقرض[1] .

الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها والمطبقة على عقود وأهداف ووسائله هيكله وأعماله .

أولا : مهام بنك التنمية المحلية :

لبنك التنمية المحلية عدة مهام تتمثل في :

– تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية (الولاية ، البلدية .....) .

– العمليات الاستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية .

– العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن (الرهن الحيازي) .

– الاشخاص المعنويون أو الطبيعيون حسب الشروط والأشكال المعمول بها .

– عمليات التجارة الداخلية الجهوية والمحلية .

– المخططات والبرامج التنموية الوطنية .

– تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية.

1 معلومات من طرف مسؤول في مصلحة القروض في بنك التنمية المحلية، وكالة غرداية 185 ، يوم 2016/03/07.

ثانيا: أهداف بنك التنمية المحلية :

يكلف البنك طبقا لأحكام القوانين والتنظيمات الجاري به العمل ،كأداة تخطيط مالية في ما يأتي :

- تحقيق الربحية و اكتساب عدد كبير من الزبائن (المؤسسات ، أفراد عاديين ، طلبة ، مهن حرة ....الخ) من أجل الحصول على عمولات أكبر مرتبطة بالخدمات البنكية المقدمة .
- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لإنجاز الأهداف المرسومة للهيكل والأعمال المذكورة في مجال التسيير .
- احترام القواعد المطبقة على الهيكل والاعمال المذكورة في مجال التسيير والانضباط المحاسبي .
- تفريد الحركة المالية للهيكل والأعمال المذكورة في حسابات متميزة لنوع العمليات والمخططات أو البرامج التي تهمها .

الفرع الثاني: الشروط و الاجراءات التي يطلبها بنك التنمية المحلية BDL عند طلب القرض

اولا: الوثائق المطلوبة من طرف البنك :

يشترط بنك التنمية المحلية عند قيام المقترض بطلب قرض استثمار أن يقدم الوثائق التالية:

1- طلب خطي و فيه يتم تحديد موضوع القرض (نوع القرض، الغرض منه، و المبلغ المطلوب)

2- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها تثبت انتمائه لصندوق الضمان الاجتماعي غير الاجراء

3- شهادة أداء المستحقات الخاصة بالصناديق الضمان CNAS, CASNOS، CACOBATH.

4- تقديم الميزانيات المالية مع لواحقها، توضح الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة القرض.

5- الضمانات المقترحة مقابل القرض المطلوب .

6- الرقم الجبائي

7- مخطط الاعمال أو الاشغال(plan ou cahier de charge).

8- نسخة من شهادة النشرة الرسمية للاعلانات القانونية (BOAL)

كما يشترط البنك تقديم :

- محضر مجلس الادارة يجيز للمسير الاقتراض و تقديم الضمانات.
- تقرير محافظ الحسابات عن السنة المالية.
- تصريح بالقروض المتحصل عليها من قبل بنوك و مؤسسات اخرى.

- فواتير شكلية للعتاد .
- دراسة تقنية و مالية لمشروع الاستثمار .

ثانيا: الاجراءات الواجب اتباعها من طرف البنك

عند تقديم العميل لملف القرض كاملا تقوم مصلحة القروض المتواجدة على مستوى بنك التنمية المحلية باستقبال الملفات الخاصة بطلب القروض و تقديم الارشادات ، كما تقوم بدراسة الملف من خلال :

-التأكد من صحة الوثائق و مدى مطابقتها للوثائق المطلوبة من طرف البنك.

-التأكد من قيمة الضمانات الممنوحة للبنك.

-التعرف على سيرة و سمعة العميل أو المؤسسة و علاقتها بالبنوك الاخرى.

-تقييم درجة المخاطرة التي يتعرض لها المشروع و كدا التحقق من مدى مردودية المشروع.

-دراسة العوامل الخارجية المتعلقة بالمقترض (السوق، سعر الصرف ، توفر المواد الأولية، الربحية ، المنافسة)

و بعد دراسة المشروع من الناحية التقنية و المالية و التوصل الى اهلية العميل بالاستفادة من القرض أو الائتمان، يقوم البنك مباشرة بتحرير رخصة القرض و التي تتضمن عدة معلومات[1] .

وذلك من خلال لجنة القرض التي يتراسها مدير البنك و بعد ذلك يقوم البنك بتحرير محضر القرض مرفوق برخصة القرض و التي تتضمن كافة شروط القرض و قيمة القرض و اجال التسديد(المدة) و طبيعة و نوع القرض المقدم + الضمانات.....الخ ، و عندها يتم تبليغ الزبون عن طريق اشعار بالقبول محرر من طرف البنك في أجال أقصاها 48 ساعة[2].

وبعد دلك يتم ابرام اتفاقية القرض بين البنك و الزبون و امضاء السند لأمر من الزبون يتضمن المدة و المبلغ المقترض و التاريخ و التأكد من كافة الضمانات المقدمة من طرف العميل من حيث سلامة عقودها و قيمتها و مدى كفايتها لتغطية الائتمان المقدم و مدة اهتلاكها.

ثالثا: تحديد الضمانات التي يطلبها البنك عند منح الائتمان

يطلب بنك التمية المحلية ضمانا مقابل الائتمان حسب نوع القرض و طبيعة و مدة الائتمان المقدم و كذا المبلغ.

و حسب استجوابنا لدى مصلحة تحصيل الديون فهناك عدة انواع من الضمانات منها[3]:

1 أنظر الملحق رقم (01).

2 مقابلة مع مسؤول في مصلحة القروض ، بنك التنمية المحلية، وكالة غرداية 185، يوم 2016/03/20.

3 مقابلة مع رئيس مصلحة تحصيل الديون ، بنك التنمية المحلية ، وكالة غرداية 185، يوم 2016/03/25.

الضمانات الحقيقية (العينية) و الضمانات الشخصية (الكفالات).

1–الضمانات الشخصية: تقسم الى ضمانات بسيطة و ضمانات تضامنية. فالضمان البسيط يعني تدخل طرف ثالث له من الملاءة المصرفية ما يجعله في مكان الضامن في حالة تعثر المقترض من تسديد ما عليه من التزامات اتجاه البنك، أما الضمانات التضامنية ففيها تتحمل التغطية مجموعة من الاطراف يمكن للبنك العودة اليهم جميعا أو أحدهم في حالة تعثر المقترض، كشركات ذات الشخص الوحيد و شركات المسؤولية المحدودة .

2–الضمانات الحقيقة: تقسم الى ضمانات اصول مالية مثل الاوراق المالية أو ما يماثلها و ضمانات أصول مادية عينية في شكل رهونات لحق الملكية، دون حيازتها تستخدم لتسديد الدين في حالة تعثر المقترض، كما يمكن للبنك أن يستخدم حق الادعاء لبعض الرهونات و التصرف في الممتلكات لبعض المقترضين و هو حق يجيزه له القانون، و كمثال على هده الضمانات نجد: **رهن العتاد، رهن المركبات المتحركة، رهن القاعدة التجارية(مثل مصنع al–Guliah)، رهن الصفقات العمومية....الخ.**

و من المزايا التي قد يستفيد منها المقترض باستخدام شرط الضمان هو امكانية الحصول على أقصى قدر ممكن من التمويل و بالتالي تجنب مشكلة السيولة ، و يمكن القول أنه كلما كانت الضمانات المقدمة ذات جودة عالية من حيث القيمة وسهولة تحويلها الى سيولة تامة كلما كان ذلك بمثابة التغطية الجيدة للقرض الممنوح و لو كان القرض في حد ذاته يتضمن بعض المخاطر الغير المرغوبة من طرف البنك.

كما يعمل بنك التنمية المحلية دائما بطلب ضمانات وذلك لضمان استرجاع أمواله، إذا عجز المدين عن تسديدها عند تاريخ الاستحقاق، وفي هذا الصدد فقد طلب البنك الضمانات التالية:

فيما يخص الضمان الأول وضع تحت تصرف البنك رهن المحل التجاري كرهن حيازي حيث أنه في حالة عدم التسديد في الوقت المحدد يقوم البنك على الاستلاء على المحل ، وهذا بعد ان تفشل كل الطرق الممكنة لتسديد القرض.

أما بالنسبة للضمان الثاني فإن عقد التامين العتاد ضد الحريق يوضع بإسم البنك، بحيث أن التعويضات عن الحريق أو السرقة تسدد إلى البنك مباشرة.

فيما يخص الضمان الثالث فيتمثل في وضع عقد ملكية الأرض تحت تصرف البنك بصورة جزئية، بحيث يقوم البنك بحجز الأرض في حالة عدم التسديد.

الفرع الثالث: طرق قياس المخاطر التي يتعرض لها البنك

كما سبق وأن رأينا أنواع المخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك في القسم النظري، فبنك التنمية المحلية كسائر البنوك يمكن أن يتعرض لأخطار عديدة يتمثل الخطر الأكبر في عدم قدرة المؤسسة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها، حيث تتمثل أسباب عجز المؤسسة عن الدفع خاصة في مجال قروض الاستغلال في أجلها القصير الذي لا يكفي لتتمكن المؤسسة لسداد ما عليها نظرا لمشاكل السيولة التي تعترضها وثقل المديونية الذي يواجهها.

ويكمن السبب الثاني في ضعف وضعيتها المالية الحقيقية، التي لا تعكسها بكل مصداقية ونزاهة، المعلومات والوثائق المالية المقدمة من طرفها، وبالتالي عدم ملاءتها التي لا تمكنها من الاستعداد لمواجهة الاستحقاقات.

وعليه يبقى من الضروري دراسة ملف المؤسسة دراسة جيدة ومعمقة بالاعتماد على ما تقدمه من معلومات متمثلة في بياناتها وقوائمها المالية و الاستعلام عنها بكل الوسائل المتاحة واللجوء إلى مركزية المخاطر[1] في بنك الجزائر باعتبارها واحدة من هيئات الرقابة في النظام البنكي الجزائري.

ويعتمد في تحليل الخطر على طرق كمية ونوعية، تتمثل الطرق الكمية في دراسة النسب المالية المتعلقة بالاستغلال والمتعلقة بالاستثمار ، أما الطرق النوعية فتتمثل في تقييم كفاءة المؤسسة، خبرتها، قدراتها عن طريق الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية التي يجريها البنك مع مسؤولها، ليتوصل إلى تقدير شخصيته وكفاءته في مجال التسيير ومدى قدرته على تحقيق مردودية أكبر للمؤسسة لبلوغ الأهداف المرجو الوصول إليها وسياسته المتبعة في طريقة استرداد أموال البنك.

وبالرغم من كل هذا وذاك فتعتبر هذه الطرق غير فعالة في الوكالة لأسباب عدة، نذكر منها:

-عدم توفر المعلومات الاقتصادية والمالية الخاصة بالمؤسسات التي تنشط في قطاع معين لتتم مقاربتها مع معلومات المؤسسة طالبة القرض، باعتبارها تنتمي إلى نفس القطاع.

-يتم تقدير النسب المالية في مجال التحليل المالي تبعا لتطور النسبة في حد ذاتها من سنة إلى أخرى، ولا تتوفر معايير يتم الاعتماد عليها للحكم على وضعية المؤسسة.

[1] ارجع الى: نظام 12-01 المؤرخ في 20 فبراير 2012، يتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات و الأسر و عملها.

-عدم الاعتماد على التحليل التمييزي كتقنية حديثة للتوقع بخطر القرض حتى وإن أجريت ندوات خاصة في هذا المجال لزيادة كفاءة المكلفين بدراسة ملفات القروض[1].

الفرع الرابع: مراحل ادارة مخاطر الائتمان

من خلال ما لاحظناه واستخلصناه من المقابلات التي أجرينها أنه لا يوجد في البنك قسم أو فرع وظيفته إدارة المخاطر أي أنه لا وجود لهذه الوظيفة في الهيكل التنظيمي، ولكن معالجة المخاطر والتحكم فيها موزعة على الأقسام أي حسب نوع المخاطر التي تواجهها، فمثلا المخاطر المالية يتم إدارتها والسيطرة عليها من طرف قسم المالية والمحاسبة، وكذا بالنسبة للمخاطر التجارية يتم إدارتها من طرف الشؤون التجارية وهكذا، فحسب المقابلات التي أجريناها استخلصنا أن مراحل إدارة المخاطر الائتمان في البنك تكون وفق الخطوات التالية:

1-ظهور مخاطر الائتمان

في حالة اكتشاف البنك بداية تعثر العميل، يقوم البنك بتنبيه العميل بواسطة رسالة موصى عليها على ضرورة تسوية وضعيته في اقصى اجل(08) ايام، و يقوم البنك ببعث اعذار بالتسديد للعميل خلال شهر بحيث يبقى في هذه المرحلة لمدة شهر و 15 يوم ، ويحاول البنك تحصيل مستحقاته خلال هذه الفترة بطريقة ودية، و في حالة عدم التسديد ترفع قضية في قسم المنازعات.

2-تقييم مخاطر الائتمان:

ان ادارة مخاطر الائتمان في البنك يتضمن تقييم و معرفة درجة تأثيره على سيرورة الأنشطة داخل البنك ، و كذا دراسته من عدة أوجه لكي يتمكن البنك من وضع استراتيجيات و أوليات المعالجة و التحكم فيها، فإجراء تقييم هده المخاطر يكون بناءا على درجة خطورته لكي يسهل على البنك اعداد أولويات التحرك في مواجهته، و يتم تقييمه كذلك على احتمال وقوعه لكي يسهل على البنك تحديد أولوياتها في المعالجة.

3-معالجة مخاطر عدم السداد :

بعد التقييم لهذه المخاطر تأتي مرحلة معالجتها ، فإذا لم يقم العميل بتسديد قيمة الائتمان بعد انقضاء المهلة الممنوحة من البنك، يقوم البنك بإتباع احد أساليبه في معالجة مخاطر الائتمان و ذلك اما باستعمال الضمانات كألية لإدارة مخاطر الائتمان و التأكد من قيمتها أو أنها تتبع الاسلوب العلاجي و الوقائي حيث يتضمن الأول

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة القروض ، بنك التنمية المحلية ، وكالة غرداية 185، يوم 2016/03/25.

استعمال أساليب واجراءات مختلفة للتدخل و السيطرة على هده المخاطر و القضاء عليها نهائيا، أما الثاني فيتمثل في تبني أساليب وقائية مانعة لحدوث و تكرار هذه المخاطر ، فمعالجة المخاطر الائتمانية التي يرى البنك أنها ستتعرض لها تكاد تقتصر أكثر على أسلوب التامين، من خلال ابرام عقود التأمين عليها وهذا بهدف التقليل من حدة تأثيرها الى أدنى مستوى ممكن.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

لقد اعتمدنا على التحليل المالي لبعض النسب المالية في دراستنا، و في هذا الصدد تعتبر الوثائق المحاسبية و المالية لأربع سنوات 2011، 2012، 2013، 2014 التي تتقدم بها المؤسستين للوكالة كإثباتات مالية و محاسبية التي توضح حالتها المالية و تحديد مستوى المخاطر لطلب الائتمان .

الفرع الأول: اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2011، 2012، 2013، 2014

بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة للسنوات الأربعة قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة ، و هذا من أجل تسهيل حساب مختلف النسب المالية ، و هي كما يلي :

الجدول رقم : 1 الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الاولى للسنوات الأربعة

الوحدة: دج

السنوات / البيان	2011		2012		2013		2014	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأصول								
الاصول الثابتة	274496297	**44.59**	325934690	**35.30**	470589181	**41.42**	427931474	**36.63**
الاستثمارات المادية و لمعنوية و المالية	274496297	44.59	325934690	35.30	470589181	41.42	427931474	36.63
الأصول المتداولة	341099898	**55.40**	597344036	**64.69**	665395035	**58.57**	740220756	**63.36**
قيم الاستغلال	58466076	9.49	161783624	17.52	179971113	15.84	195098027	16.70
قيم قابلة للتحقيق	267695335	43.48	411342782	44.55	402330444	35.41	545081671	46.66
قيم جاهزة	14938487	2.42	24217630	2.62	83093478	7.31	41058	0.0035
مجموع الاصول	615596195	**100**	923278726	**100**	1135984216	**100**	1168152230	**100**
الخصوم								
الاموال الدائمة	396257407	**64.36**	464454199	**50.29**	573369482	**50.47**	570796591	**48.86**
الاموال الخاصة	143546940	23.31	136061299	14.73	135470039	11.92	123539305	10.57
ديون طويلة الاجل	252710467	41.05	328392900	35.56	437899443	38.54	447257286	38.28
ديون قصيرة الاجل	219338788	**35.63**	458824527	**49.69**	562614734	**49.52**	597355639	**51.13**
الموردون و ملحقاتهم	219338788	35.63	458824527	49.69	562614734	49.52	597355639	51.13
مجموع الخصوم	615596195	**100**	923278726	**100**	1135984216	**100**	1168152230	**100**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم : 2 الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الثانية للسنوات الأربعة

الوحدة : دج

السنوات البيان	2011		2012		2013		2014	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأصول								
الاصول الثابتة	8869874	**35.91**	7835399	**13.46**	7835399	**11.81**	1835399	**2.28**
الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية	8869874	35.91	7835399	13.46	7835399	11.18	1835399	2.28
الأصول المتداولة	15829692.88	**64.08**	50368248.37	**86.53**	58473119.72	**88.18**	78450128.73	**97.71**
قيم الاستغلال	5424947.78	21.96	41471580	71.25	43729264.09	65.94	39582976.37	49.30
قيم قابلة للتحقيق	1429146.96	5.78	8585650.18	14.75	10228624.54	15.42	7342291.77	9.14
قيم جاهزة	8975598.14	36.33	311018.19	0.53	4515231.09	6.80	31524860.59	39.26
مجموع الاصول	24699566.88	**100**	58203647.37	**100**	66308518.72	**100**	80285527.73	**100**
الخصوم								
الاموال الدائمة	16966820.43	**68.69**	34180950.59	**54.08**	56597877.62	**85.35**	60084802.58	**74.83**
الاموال الخاصة	12971820.43	52.51	26185950.59	44.99	56597877.62	85.35	60084802.58	74.83
ديون طويلة الاجل	3995000	16.17	7995000	13.73	0	0	0	0
ديون قصيرة الاجل	7732746.45	**31.30**	24022696.78	**41.27**	9710641.10	**14.64**	20200725.15	**25.16**
الموردون و ملحقاتهم	7732746.45	31.30	24022696.78	41.27	9710641.10	14.46	20200725.15	25.16
مجموع الخصوم	24699566.88	**100**	58203647.37	**100**	66308518.72	**100**	80285527.73	**100**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة.

و من خلال الميزانية المختصرة يقوم البنك بحساب المؤشرات و النسب المالية .

الفرع الثاني: تقييم مخاطر عدم السداد بواسطة النسب المالية

أولا: النسب الهيكلية

هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية للمؤسسة على المدى المتوسط و الطويل، ويتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، و كذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة.

الجدول رقم : 3 يوضح بعض النسب الهيكلية المالية للمؤسسة الأولى

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
نسبة التمويل الدائم	الاموال الدائمة /الاصول الثابتة	1.44	1.42	1.21	1.33
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /مجموع الخصوم	0.23	0.14	0.11	0.10
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون /مجموع الخصوم	0.76	0.85	0.88	0.89
نسبة الديون طويلة الاجل الى حقوق الملكية	ديون طويلة الاجل / حقوق الملكية	1.76	2.41	3.23	3.62

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم : 4 يوضح بعض النسب الهيكلية المالية للمؤسسة الثانية

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
نسبة التمويل الدائم	الاموال الدائمة /الاصول الثابتة	1.91	4.36	7.22	32.73
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /مجموع الخصوم	0.52	0.44	0.85	0.74
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون /مجموع الخصوم	0.47	0.55	0.14	0.25
نسبة الديون طويلة الاجل الى حقوق الملكية	ديون طويلة الاجل / حقوق الملكية	0.30	0.30	0	0

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة.

الشكل الموالي يوضح التطور في النسب الهيكلية خلال أربع سنوات.

الشكل رقم : 1 يبين التغير في النسب الهيكلية للمؤسسة الاولى

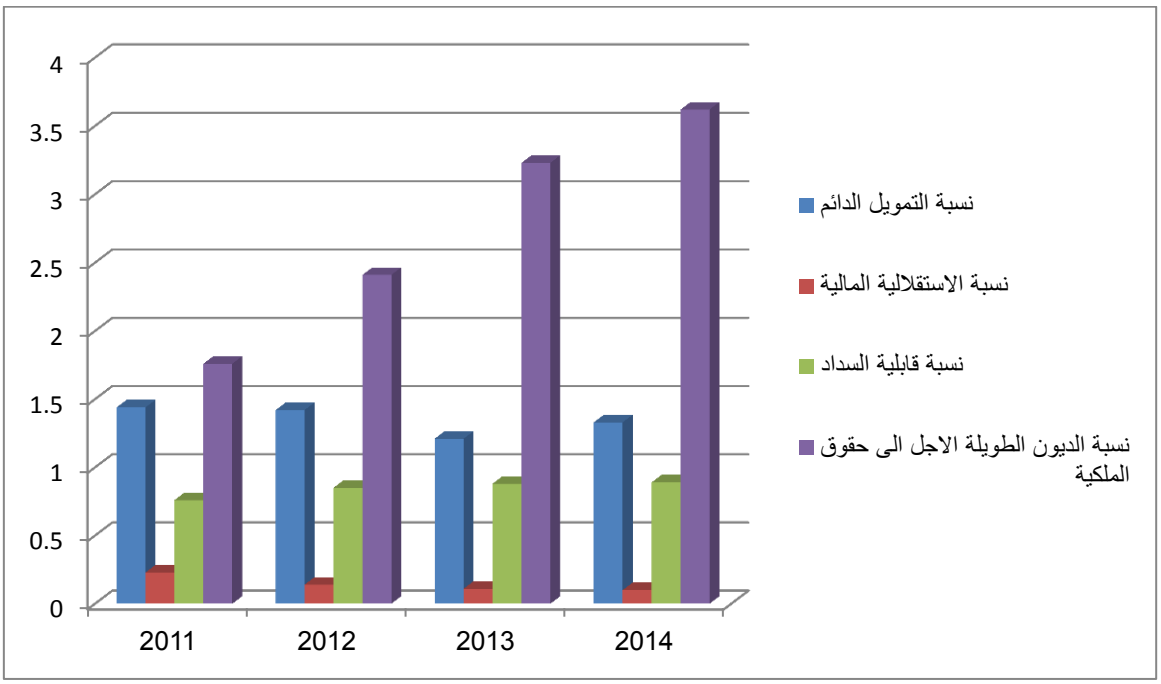

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 3 و برنامج Excel

الشكل رقم : 2 يبين التغير في النسب الهيكلية للمؤسسة الثانية

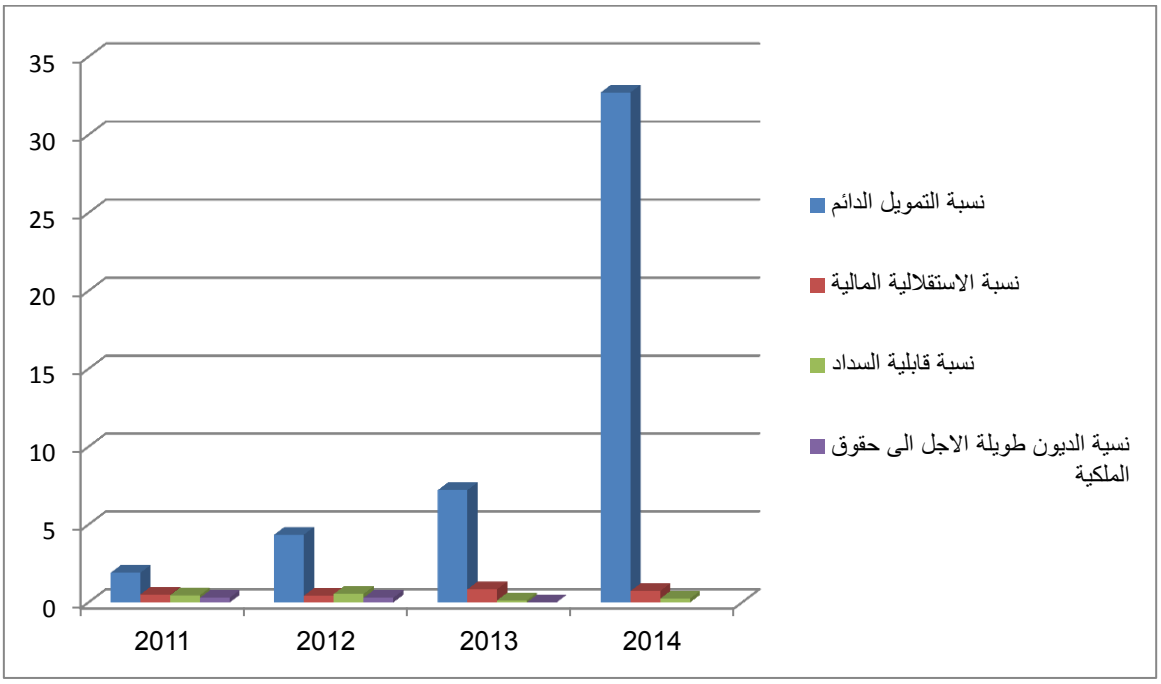

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 4 و برنامج Excel

أ–نسبة التمويل الدائم :و هي نسبة تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل اصولها الثابتة باستخدام الاموال الدائمة ن فاذا كانت اكبر من الواحد معناه اموال الدائمة اكبر من الاصول الثابتة .

ب–نسبة الاستقلالية المالية: و هي نسبة تحسب لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا، حيث تظهر هذه النسبة الى أي مدى تعمل المؤسسة باموالها الخاصة.

ج–نسبة قابلية التسديد: تقيس هذه النسبة مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الاصول، اذا كانت النسبة اقل من 0.5 معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير و بالتالي لها الحظ في الحصول على ديون اخرى في حال طلبها، أما اذا كانت اكبر من 0.5 و أقل من الواحد معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50% من مجموع أصولها .

ثانيا: نسب السيولة

من أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة نقوم بدراسة نسبة سيولة أصوله المتداولة و مدى قدرته على مقابلة التزاماته قصيرة المدى و الجدول التالي يوضح ثلاث أنواع لنسب السيولة .

الجدول رقم : 5 يوضح نسب السيولة المالية للمؤسسة الاولى

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
نسبة التداول	اصول متداولة / الخصوم المتداولة	1.43	1.30	1.18	1.23
نسبة السيولة السريعة	اصول متداولة–مخزونات/خصوم متداولة	1.28	0.94	0.86	0.91
نسبة النقدية	قيم جاهزة / اجمالي الخصوم المتداولة	0.06	0.05	0.14	0.00006

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة .

الجدول رقم : 6 يوضح نسب السيولة المالية للمؤسسة الثانية

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
نسبة التداول	اصول متداولة / الخصوم المتداولة	2.04	2.09	6.02	3.88
نسبة السيولة السريعة	اصول متداولة–مخزونات/خصوم متداولة	1.34	0.37	1.51	1.92
نسبة النقدية	قيم جاهزة / اجمالي الخصوم المتداولة	1.16	0.01	0.46	1.56

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة .

الشكل الموالي يوضح التطور في نسب السيولة خلال أربع سنوات.

الشكل رقم : 3 يبين التغير في نسب السيولة للمؤسسة الاولى

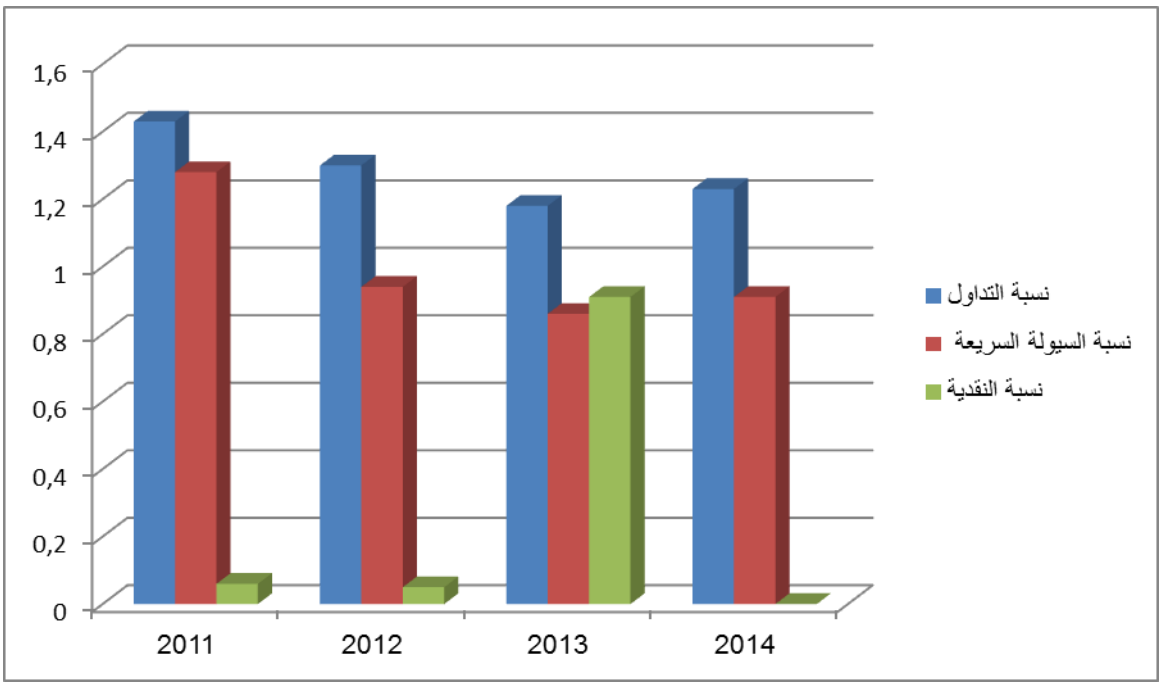

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 5 و برنامج Excel.

الشكل رقم : 4 يبين التغير في نسب السيولة للمؤسسة الثانية

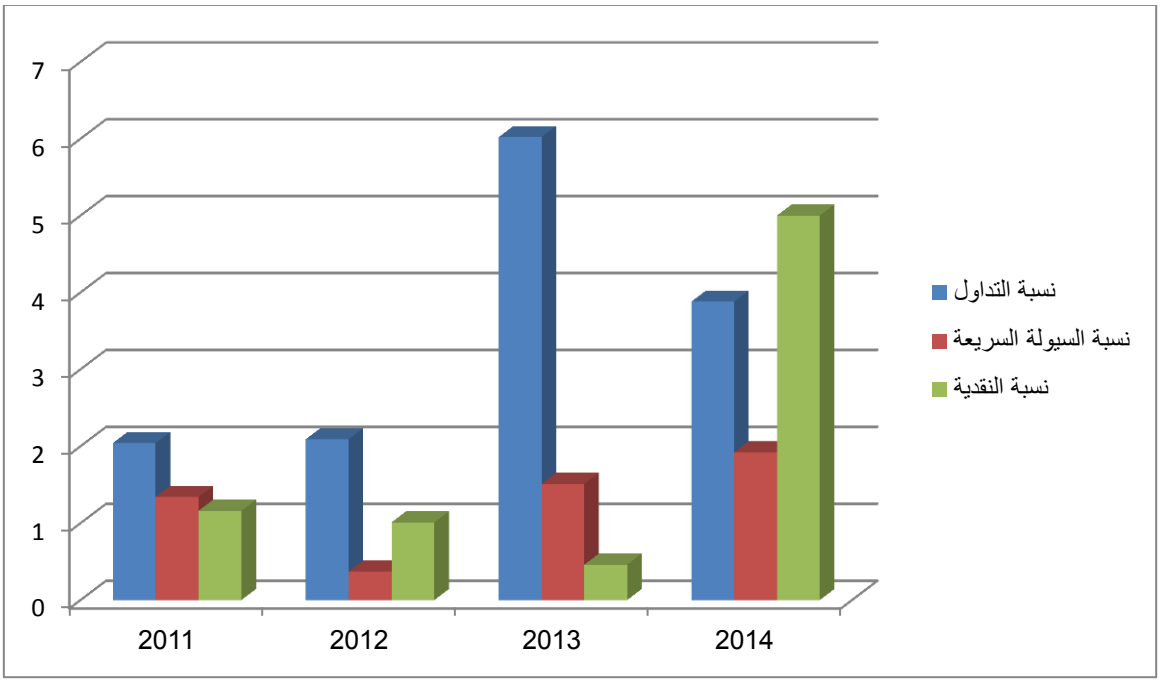

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 6 و برنامج Excel.

أ–نسبة التداول: توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الاجل القصير لخدمة ديون قصيرة الاجل.

ب–نسبة السيولة السريعة: هي نسبة تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول.

د–نسبة النقدية: تبين عدد مرات قابلية الاصول النقدية من تغطية الالتزامات المتداولة، و تعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه المؤسسة دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة المتوفرة لديها.

ثالثا: نسب الربحية (المردودية)

هي قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح في اطار نشاطاتها و ينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق ارباح متتالية.

الجدول رقم : 7 يوضح نسب الربحية للمؤسسة الاولى

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
نسبة صافي الربح	صافي الربح / المبيعات	0.04	0.004	0.003	0.015-
معدل العائد على الأصول	صافي الربح / اجمالي الاصول	0.03	0.003	0.0018	0.008-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

الجدول رقم : 8 يوضح نسب الربحية للمؤسسة الثانية

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
نسبة صافي الربح	صافي الربح / المبيعات	0.04	0.09	0.12	0.01
معدل العائد على الاصول	صافي الربح / اجمالي الاصول	0.17	0.22	0.45	0.04

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

الشكل الموالي يوضح التطور في نسب الربحية خلال أربع سنوات.

الشكل رقم : 5 يبين التغير في نسب الربحية للمؤسسة الاولى

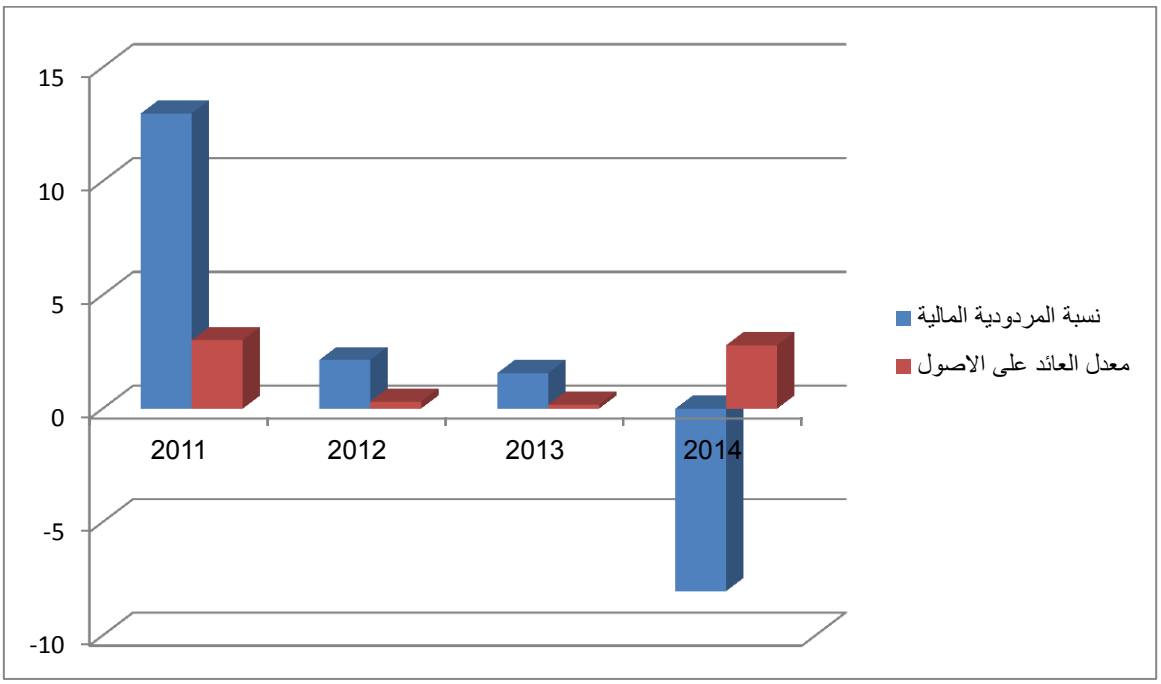

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 7 و برنامج Excel.

الشكل رقم : 6 يبين التغير في نسب الربحية للمؤسسة الثانية

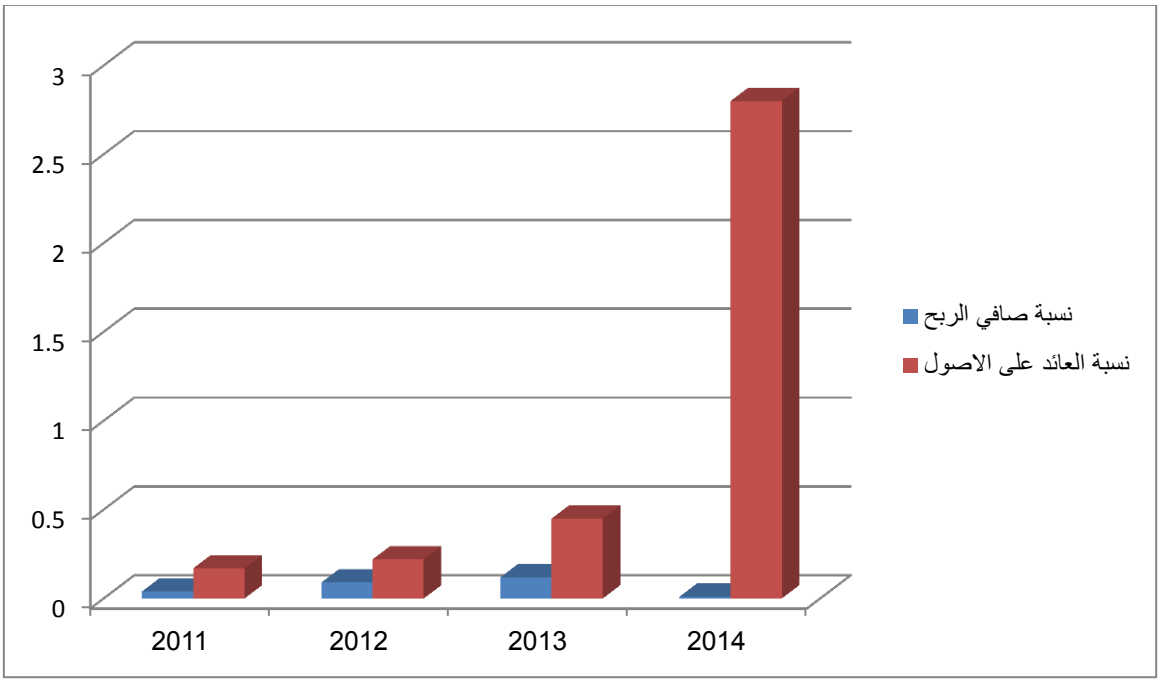

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 8 و برنامج Excel.

أ–نسبة صافي الربح: فهي تعبر عن كل دينار من المبيعات او الايرادات و اعلى نسبة تشير الى شركة الاكثر ربحية و التي لها السيطرة على التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة

ب–معدل العائد على الاصول: من أفضل الادوات الرقابة المالية فهي مقياس لمدى ربحية المؤسسة مقارنة مع مجموع أصولها ، و يمكن اعتمادها كمقياس شامل لقابلية الادارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة.

رابعا: نسب النشاط

و التي تقيس مدى كفاءة العميل في استخدام موارده.

الجدول رقم : 9 يوضح نسب النشاط للمؤسسة الاولى

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
معدل دوران المخزون	مخزون*360 /مبيعات	45.54	96.30	105.06	111.80
معدل الديون على الموردون	موردون*360 / مشتريات	72.58يوم	54.27يوم	108.74يوم	193.57يوم

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم : 10 يوضح نسب النشاط للمؤسسة الثانية

البيان	العلاقة	2011	2012	2013	2014
معدل دوران المخزون	**مخزون*360 /مبيعات**	20.65	106.88	63.49	69.71
معدل الديون على الموردون	**موردون*360 / مشتريات**	30.98يوم	0يوم	0.66يوم	11.38يوم

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

الشكل الموالي يوضح التطور في نسب النشاط خلال أربع سنوات.

الشكل رقم : 7 يبين التغير في نسب النشاط للمؤسسة الاولى

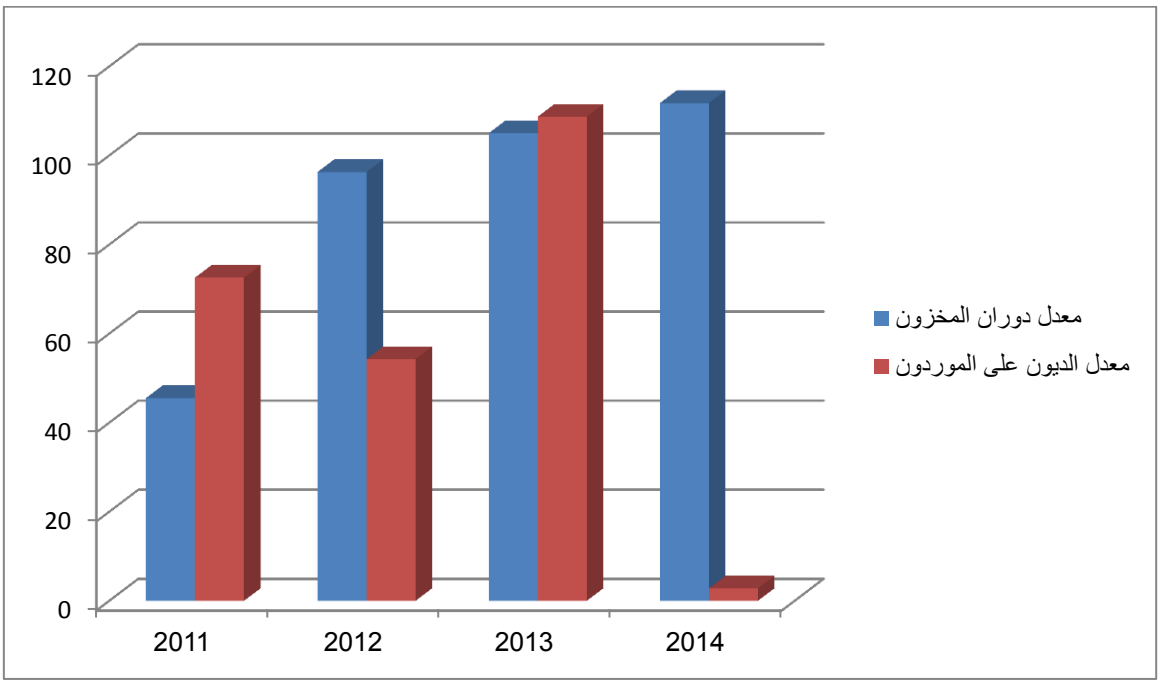

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 9 و برنامج Excel.

الشكل رقم : 8 يبين التغير في نسب النشاط للمؤسسة الثانية

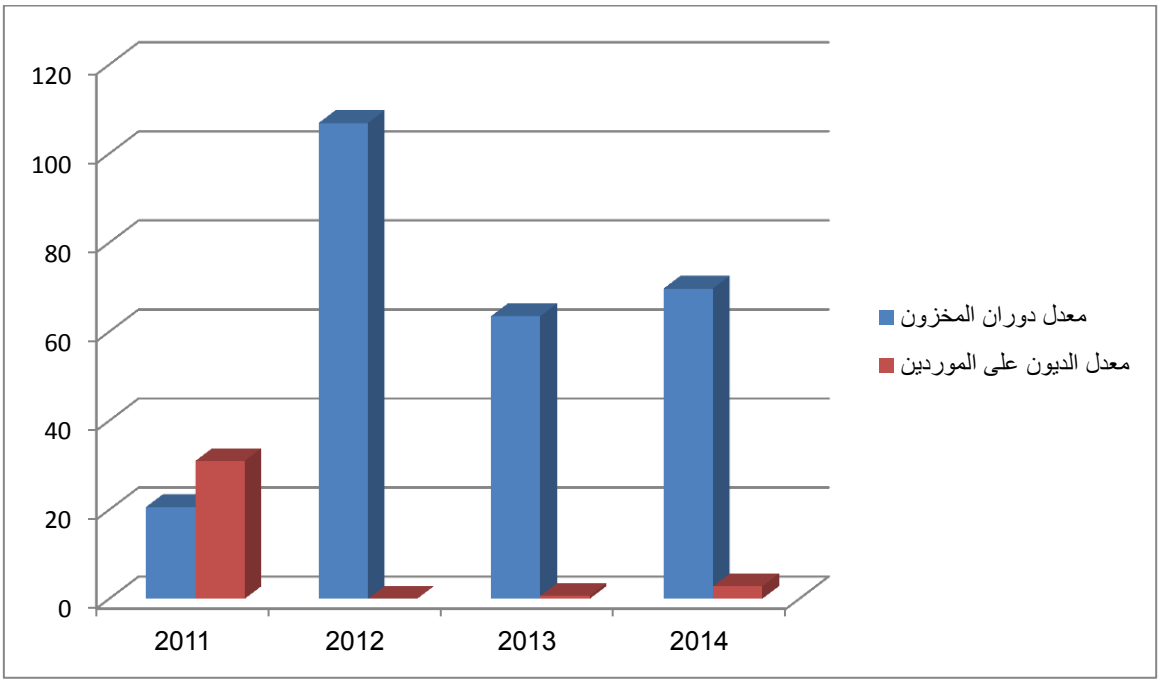

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 10 و برنامج Excel.

أ–معدل دوران المخزون: يقيس مدى كفاءة و فاعلية ادارة المخزون ، كلما زاد معدل دوران المخزون او انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان جيد ، و دلك مع مراعاة ان ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر ادارة الائتمان.

ب–معدل الديون على الموردون : تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب.

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمؤسسة ، و المؤشرات المالية التي تم حسابها من طرف البنك، و المتمثلة في النسب الهيكلية و نسب السيولة و النشاط و نسب المردودية (تحليل الميزانيات) لأربع سنوات يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف المؤسسة الأولى غير جيدة و التي توضح أنها غير قادرة على التسديد.

ومن خلال حساب النسب السابقة نلاحظ بان مستوى المخاطر الائتمانية للمؤسسة الأولى طالبة التمويل مرتفعة و هذا ما جعل البنك بالقيام بعدم منحها قرض و بالتالي تحديد أليات التحوط المناسبة ، و اقتراح استخدام الاجراءات المناسبة للتعامل مع هذه المؤسسة.

أما في ما يخص المؤسسة الثانية بعدما تقدمت المؤسسة إلى بنك التنمية المحلية بطلب القرض و بعد الدراسة التي اجرتها ادارة الائتمان و المتمثلة في تحليل الوضعية المالية و ذلك باستخدام مؤشرات و تحليل النسب المالية ونظرا لثبوت ان الوضعية المالية للمؤسسة جيدة ، توصل البنك إلى أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها وفي اجال استحقاقها ، كما ان مستوى المخاطر الائتمانية لهذه المؤسسة منخفضة مما جعل البنك بمنحها قرض.

الفرع الثالث: دراسة مخاطر الائتمان بواسطة مؤشرات نموذج التمان

بعد استعراضنا للوضع المالي للمؤسستين للنسب المالية سنحاول بنفس الطريقة دراسة نسب التمان للمقارنة بين نتائج التي تحصلنا عليها من البنك و النتائج التي سوف نتحصل عليها ، و هذا بغرض معرفة أن الطريقة التقليدية كافية أم لا ، لذا سنحاول في هذا الجزء البحث في دراسة مخاطر الائتمان بالاعتماد على معادلة ألتمان من خلال صياغتها التالية:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

حيث يتنبأ هذا النموذج بفشل المؤسسة و الحكم عليها بالنجاح او الفشل على النحو التالي

الجدول رقم : 11 يبين نسبة تطور مؤشرات ألتمان خلال السنوات الاربع للمؤسسة الأولى

المتغير	العلاقة	النسبة خلال السنوات			
		2011	2012	2013	2014
X_1	رأس المال العامل /مجموع الأصول	0.19	0.04	0.09	0.12
X_2	الارباح المحتجزة / مجموع الأصول	0	0	0	0.000003
X_3	EBE/ مجموع الأصول	0.092	0.059	0.075	0.076
X_4	القيمة السوقية للأسهم/ مجموع الخصوم	0.16	0.11	0.09	0.08
X_5	المبيعات / مجموع الأصول	0.75	0.65	0.54	0.53
Z		0.0137	0.095	0.0094	0.0097
النتيجة	**مؤسسة فاشلة (يحتمل افلاسها)**				

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

و من خلال المعطيات في الجدول أعلاه و بتطبيق المعادلة تكون نسب (Z) خلال السنوات الأربعة كالتالي:

في سنة 2011:

$$Z_{2011} = 0.012_{(0.19)}+0.014_{(0)}+0.033_{(0.092)}+0.006_{(0.16)}+0.010_{(0.75)}$$

$$Z_{2011} = 0.0137 \longrightarrow Z < 1.81$$

في سنة 2012:

$$Z_{2012} = 0.012_{(0.04)}+0.014_{(0)}+0.033_{(0.059)}+0.006_{(0.11)}+0.010_{(0.65)}$$

$$Z_{2012} = 0.0095 \longrightarrow Z < 1.81$$

في سنة 2013:

$$Z_{2013} = 0.012_{(0.09)}+0.014_{(0)}+0.033_{(0.075)}+0.006_{(0.09)}+0.010_{(0.54)}$$

$$Z_{2013} = 0.0094 \longrightarrow Z < 1.81$$

في سنة 2014:

$$Z_{2014} = 0.012_{(0.12)}+0.014_{(0.000003)}+0.033_{(0.076)}+0.006_{(0.08)}+0.010_{(0.53)}$$

$$Z_{2014} = 0.0097 \longrightarrow Z < 1.81$$

الجدول رقم : 12 يبين نسبة تطور مؤشرات ألتمان خلال السنوات الاربع للمؤسسة الثانية

المتغير	العلاقة	النسبة خلال السنوات			
		2011	2012	2013	2014
X_1	رأس المال العامل /مجموع الأصول	0.32	0.45	0.73	0.72
X_2	الارباح المحتجزة / مجموع الأصول	0.33	0.21	0.38	0.32
X_3	EBE/ مجموع الأصول	0.45	0.24	0.45	0.11
X_4	القيمة السوقية للأسهم/ مجموع الخصوم	0.01	0.006	0.005	0.37
X_5	المبيعات / مجموع الأصول	3.82	2.39	3.73	2.54
Z		0.0615	0.040	0.066	0.044
النتيجة	**مؤسسة فاشلة (يحتمل افلاسها)**				

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

و من خلال المعطيات في الجدول أعلاه و بتطبيق المعادلة تكون نسب (Z) خلال السنوات الأربعة كالتالي:

في سنة 2011:

$$Z_{2011} = 0.012(0.32)+0.014(0.33)+0.033(0.45)+0.006(0.01)+0.010(3.82)$$

$$Z_{2011} = 0.0615 \longrightarrow Z < 1.81$$

في سنة 2012:

$$Z_{2012} = 0.012(0.45)+0.014(0.21)+0.033(0.24)+0.006(0.006)+0.010(2.39)$$

$$Z_{2012} = 0.040 \longrightarrow Z < 1.81$$

في سنة 2013:

$$Z_{2013} = 0.012(0.73)+0.014(0.38)+0.033(0.45)+0.006(0.005)+0.010(3.73)$$

$$Z_{2013} = 0.066 \longrightarrow Z < 1.81$$

في سنة 2014:

$$Z_{2014}=0.012(0.72)+0.014(0.32)+0.033(0.11)+0.006(0.37)+0.010(2.54)$$

$$Z_{2014}=0.044 \longrightarrow Z < 1.8$$

و يتبين لنا من خلال هذه النتائج ان نموذج التمان الدي يعتبر أحد النماذج التي تلجأ اليها الادارة الائتمانية للتنبؤ بحالة المؤسسة المقبلة، و فيما اذا كانت تتمتع بالانتماء الى فئة العملاء الناجحين، أو فئة العملاء الذين يتسمون بأداء منخفض و بموجب هذا النموذج يتخذ البنك قراره بأن هاتين المؤسستين تصنفا ضمن الفئة الثالثة أي فئة المؤسسات الفاشلة و التي يحتمل افلاسها و الذي يكون عندها قيمة (Z) اقل من 1.81.

المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج المتوصل اليها

بعد القيام بإعداد الميزانية المالية المختصرة و حساب أهم طرق و ادوات التحليل و استعراض المعطيات والبيانات واجراء مختلف الحسابات ، تكمن أهمية هذا المطلب في انه سنقدم فيه تحليل و تعليق على النتائج المتوصلة اليها.

الفرع الأول: تحليل النتائج

1- نسب الهيكلية

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن نسبة التمويل الدائم قد حققت نسبة جيدة و أكبر من الواحد خلال السنوات الأربعة اي ان المؤسسة استطاعت تغطية استثماراتها بأموالها الدائمة بسبب كبر حجم الاموال الدائمة . أما نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة نجد انها خلال السنوات الاربعة غير جيدة مقارنة بالنسب المعيارية التي تقدر ب 0.5 هذا ما يدل على ان المؤسسة بحاجة الى مصادر تمويل لتمويل استثماراتها ، و كما يدل كذلك على ان المؤسسة ليست مستقلة ماليا. أما فيما يتعلق بنسبة قابلية التسديد فكلما كانت هذه النسبة كبيرة زاد من تخوف الدائنين اتجاه المؤسسة، و لكن المؤسسة نلاحظ أن نسبة قابلية السداد مرتفعة حيث فاقت هذه النسبة 70% خلال السنوات الاربعة. أما نسبة الديون طويلة الاجل الى حقوق الملكية فكانت مرتفعة من سنة الى اخرى هذا دليل واضح على تزايد المخاطر التي يتعرض لها البنك .

بالمقارنة مع المؤسسة الثانية في الجدول رقم 4 نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم قد حققت نسبة جيدة و أكبر من الواحد دليل على ان المؤسسة استطاعت تغطية استثماراتها بأموالها الدائمة بسبب كبر حجم الاموال

الدائمة و هذا يعني ان المؤسسة في وضعية سليمة و من خلال هده النسبة نلاحظ ان المشروع في امان لان النسب اكبر من الواحد خلال السنوات الاربعة. أما نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة نجد انها خلال السنوات الاربعة جيدة مقارنة بالنسب المعيارية التي تقدر ب 0.5 هذا ما يدل على ان المؤسسة ليست بحاجة الى مصادر تمويل لتمويل استثماراتها ، و هذا يدل كذلك على ان المؤسسة مستقلة ماليا. أما فيما يتعلق بنسبة قابلية التسديد فكلما كانت هذه النسبة صغيرة زاد من ارتياح الدائنين اتجاه المؤسسة. اما نسبة الديون طويلة الاجل الى حقوق الملكية فكانت ثابتة في السنتين 2011 و 2012ب 30% ، دليل على انخفاض المخاطر التي يتعرض لها البنك .

2– نسب السيولة

نلاحظ من خلال دراستنا لهذه النسبة في الجدول رقم 5 أن نسبة التداول خلال السنوات الاربعة كانت اكبر من الواحد مما يفسر ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها اعتمادا على اصولها المتداولة و تحقيق رأسمال عامل موجب، و هي نسبة مقبولة من قبل ادارة الائتمان .أما نسب السيولة السريعة فهي تدل على الحالة الغير الجيدة للمؤسسة ، ففي سنة 2014،2013،2012 كانت نسبة متدهورة مقارنة مع 2011 ،دليل على ان المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها الجارية اتجاه الغير. أما فيما يتعلق بنسب النقدية نلاحظ انها في تدبدب واضح خلال السنوات الأربعة ،حيث كانت في حدود 6% و 5% في 2011 و 2012 على التوالي فهي نسبة غير جيدة للمؤسسة، اي انا الاصول النقدية لا تغطي الالتزامات المتداولة ، أما في 2013 وصلت الى 14% ، أما في سنة 2014 فقد كان تدهور شديد لهذه النسبة مما يشير الى سوء وضعية المؤسسة ، و هذا مؤشر يدل على ان المؤسسة لا تملك سيولة نقدية كافية، و غير قادرة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل و هذا راجع لسوء التسيير.

وبالمقارنة مع المؤسسة الثانية في الجدول رقم 6 نلاحظ أن نسبة التداول كانت جيدة جدا و هذا يفسر قدرة المؤسسة على التسديد بالاعتماد على الاصول المتداولة اي ان المؤسسة لديها ما يكفي من الاصول الحالية لتسديد احتياجاتها، أما نسب السيولة السريعة فهي تدل على الحالة الجيدة و امكانية الدفع دون صعوبات، و قد تم استبعاد المخزون تحسبا من مخاطر عدم دورانه، ففي سنة 2011 ،2012، 2013 كانت نسبة جيدة دليل على ان المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها الجارية اتجاه الغير. أما فيما يتعلق بنسب النقدية نلاحظ انها في

وضعية لابأس بها ، ففي سنتي 2011و 2014 كانت نسبة النقدية تشير الى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل أي ان هناك سيولة متوفرة لديها لمواجهة هذه الالتزامات.

3- نسب الربحية

نلاحظ من خلال دراستنا لهذه النسبة في الجدول رقم 7 أن نسبة صافي الربح في انخفاض مستمر حيث بلغت 4% في سنة 2011 ثم 0.4% في سنة 2012 ، ثم 0.3%في سنة 2013 أما في 2014 فقد كانت ضئيلة جدا -1.5%، و يرجع دلك الى الانخفاض في النتيجة الصافية ، مما يشير على عدم وجود تسيير امثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية ، فعلى المؤسسة اعادة النظر في سياسة استثماراتها .

أما معدل العائد على الاصول فقد شهد انخفاضا في السنوات الاربعة حيث قدرت نسبة الانخفاض ب3% و0.3% و 0.18% و على التوالي ، و يعود ذلك لانخفاض النتيجة الصافية خلال هذه السنوات خاصة في سنة 2014 كانت نتيجة سالبة و هذا ما لا يعبر عن ربحية و مردودية المؤسسة.

وبالمقارنة مع المؤسسة الثانية في الجدول رقم 8 نلاحظ أن نسبة صافي الربح قد شهدت ارتفاع ب 4% و 9% و 12% على التوالي ، و يرجع دلك الى ارتفاع في النتيجة الصافية ،ثم عادت لتنخفض النسبة الى 1% في سنة 2014 بسبب انخفاض النتيجة الصافية.

أما معدل العائد على الاصول في ارتفاع مستمر و جيد في السنوات الاربعة حيث قدرت نسبة الارتفاع ب17% و 22% و 45% و على التوالي ، و يعود ذلك لارتفاع النتيجة الصافية خلال هذه السنوات.

4- نسب النشاط

نلاحظ من خلال دراستنا لهذه النسبة في الجدول رقم 9 ان معدل دوران المخزون خلال السنوات الأربعة غير جيد مما يجعل ارتفاع هذا المعدل أكثر مما يجب يزيد من مخاطر ادارته. أما معدل الديون على الموردون في سنة 2012 فترة التسديد الممنوحة من طرف الموردين تقل عن فترة التحصيل التي تمنحها المؤسسة لزبائنها ما يجعلها تقع في أزمة سيولة، أما في سنة 2013 و 2014 نجد أن الفترة الممنوحة من طرف الموردين تزيد عن فترة التحصيل و هذا ما يضمن للعميل السيولة اللازمة لتسديد مستلزماته.

و بالمقارنة مع المؤسسة الثانية في الجدول رقم 10 نلاحظ أن معدل دوران المخزون غير جيد فهو في حالة تدبدب خلال السنوات الاربع . أما معدل الديون على الموردون خلال السنوات يقل بنسبة كبيرة اي ان فترة التسديد الممنوحة من طرف الموردين تقل عن فترة التحصيل التي تمنحها المؤسسة لزبائنها.

5- تفسير نتائج مؤشرات نموذج التمان

تبين لنا دراسة نتائج تطبيق التمان على المؤسستين أنهما في تدهور مستمر من سنة الى أخرى خلال الاربع سنوات حسب قيم Z المتحصل عليها ، و ما يمكن ملاحظته أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المؤسسة و هي السيولة و الربحية و النشاط و قد أوضح التمان أن أكثر النسب مساهمة في الفصل بين مجموعة المؤسسة الفاشلة و غير الفاشلة هي X3 و التي تمثل نسبة قياس النشاط و هذا أمر منطقي ، اذ أن أهم الاهداف التي تسعى اليها المؤسستين هو الربح ، و ان لم يتحقق هذا الهدف فسوف يدل على أن المؤسسة عاجزة عن تغطية تكاليفها و من ثم فهي عاجزة عن سداد التزاماتها الى الأخرين .

الفرع الثاني: مقارنة النتائج التحليل المالي بنموذج التمان

بالاعتماد على تحليل النسب المالية و مؤشرات السيولة و الربحية و النشاط و النسب الهيكلية استنتجنا من خلال التحليل المالي ان المؤشرات ايجابية ، مما يعني التقدم المستمر في عمليات التشغيل و بالتالي ثبات الوضعية المالية للمؤسسة الثانية و ارتفاع النسب خلال السنوات الاربعة المدروسة ، هذا يظهر من خلال مؤشر الربحية و بذلك ترتفع امكانية تجاوزه للاخطار ، و ارتفاع الارقام بشكل متسلسل يؤكد قدرة المشروع على التمويل الذاتي اما نسب السيولة فتشير الى ان المؤسسة في امان و يمكن ان تتجنب مختلف المخاطر ، و انطلاقا من كل هذه المؤشرات المالية التي حققتها المؤسسة هي نتائج جيدة تسمح للبنك من خلالها بمنح الائتمان عكس ما جاء في تحليلنا لمؤشرات نموذج التمان ، أما في ما يخص المؤسسة الأولى فمن خلال القراءة التحليلية يمكن اعتبار أن هذه المؤسسة في وضعية سيئة و بذلك ارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية مما لا يجعلها في امان و بهذا فان البنك لا يمنحها الائتمان.

لغرض التأكد من دقة النتائج التي تم التوصل إليها، فإنه سوف يتم مقارنة قيمة المؤشر(Z) مع نتائج النسب المالية ، خاصة و ان نسب النموذج تمثل مؤشرات مهمة لاحتمال تعرض المؤسسة للفشل :

-بالنسبة للعنصر الأول والمتمثل برأس المال العامل وهو أحد نسب السيولة ،ويمكن ملاحظة أن هناك علاقة قوية بين قيمة Z ، إذ أن رأس المال العامل يدل على عدم وجود سيولة وبالتالي يشير إلى أن الشركة تحقق خسائر كبيرة وغير قادرة على تسديد التزاماتها وهو أحد الأسباب المؤدية للفشل.

-أما العنصر الثاني والمتمثل بالأرباح المحتجزة فإنه يلاحظ أن أغلب الشركات لم تقم بتوزيع أرباح على المستثمرين ، وذلك بسبب وجود عجز متراكم أو عدم وجود سيولة لدى المؤسستين وهذا يؤثر على البنك ،ويمكن ملاحظة أن قيمة Z المتدنية للمؤسستين تدل على انخفاض في نسبة الأرباح المحتجزة .

-أما العنصر الثالث والمتمثل بنسبة الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الموجودات والذي يطلق عليه البعض أيضاً معدل العائد على الاستثمار فنجد أن هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة في التفرقة بين المؤسسات الفاشلة والناجحة حيث أن هدف المؤسستين هو تحقيق معدل عائد على الاستثمار عالي لضمان استمرارية الشركة سواء كان قبل الفوائد والضرائب أو بعدها.

-العنصر الرابع والمتمثل بالقيمة السوقية للأسهم وهو من المؤشرات المهمة، إذ أنه كلما كانت النسبة مرتفعة كان أفضل للمؤسسة، وإذا كانت النسبة منخفضة فان هذا يدل على زيادة ديون المؤسستين مقارنة بموجوداتها وبالتالي عدم القدرة على تسديد الالتزامات، وهو ما سوف يؤدي إلى الفشل.

-أما العنصر الخامس والمتمثل بنسبة المبيعات إلى الموجودات يلاحظ أن المؤسستين التي لديها نسبة متدنية وهذا يدل على عدم كفاءة اداراة هاتين المؤسستين في استغلال موجوداتهما في تحقيق مبيعات عالية.

و من خلال مقارنة النتائج حسب نموذج التمان و طريقة النسب المالية او التحليل المالي يتضح أن هذه الاخيرة غير كافية لاتخاد قرار منح الائتمان ، لذا تعتبر طريقة التمان هي الأفضل لما يتميز به من قدرة عالية على التنبؤ بالفشل ، فقد بين لنا من خلال الدراسة عن عجز المؤسستين عن تسديد التزاماتهما و تراكم الخسائر المالية سنة تلو الأخرى ، أي ان هناك خطر عدم السداد و هذا ما يشكل خطر على البنك ، و هذا ما قد لمسناه في تحليلنا للمؤسسة الثانية فقد أظهرت طريقة التحليل بالنسب انها قادرة على التسديد في حين ان النموذج بين العكس ، و هذا ما جعلنا نتوصل إلى أن طريقة نمودج التمان هي الأكثر فعالية في تحليل مخطر عدم السداد بالنسبة للبنك.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد اهم ما تم التطرق اليه في الفصل النظري على ارض الواقع من خلال دراسة ادارة مخاطر عدم السداد في بنك التنمية المحلية.

و قد تطرقنا الى اهم الخطوات التي يمر بها ملف طلب القرض و الشروط الواجب توفرها فيه، والوثائق اللازمة التي يعتمد عليها البنك في دراسته ، كما أن دراسة مخاطر عدم السداد في البنك تعتمد على اساليب وتقنيات تسمح للمكلف بتحليل وتشخيص الوضعية المالية وحساب قوائمها المالية معتمدا على مختلف النسب.

وما نستخلصه من دراستنا التطبيقية ، هو أن الخطر ملازم دائما لعملية منح الائتمان لكن التحليل المالي او طريقة النسب المالية غير كافية لاتخاذ قرار الاقراض او منح الائتمان ، لذا تعتبر طريقة نموذج التمان من بين الاساليب الكمية المساعدة على اتخاذ هذا القرار على مستوى البنك ، نظرا لكونها تعمل على تخفيض خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل لقرار منح الائتمان.

الخاتمة

خاتمة :

من خلال دراسة موضوعنا حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تتمحور حول كيفية إدارة مخطر عدم السداد، حيث تطرقنا في الموضوع إلى استعراض مفهوم المخاطر الائتمانية و مختلف أنواعها و أليات إدارة مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية ثم إدارة و طرق قياسها ، هذا ما تم التطرق إليه في الفصل الأول أما في الفصل الثاني تم اسقاط الدراسة النظرية على بنك التنمية المحلية–وكالة غرداية– و ذلك من خلال مدى معرفة فعالية أساليب و طرق إدارة مخاطر عدم السداد على مستوى البنك حيث أثبتت الدراسة التطبيقية أن البنك قبل تقديمه قرضا يقوم بدراسة مسبقة تقوم اساسا على تحليل النسب المالية و المؤشرات المالية للمؤسسة وذلك للتوصل الى أفضل قرار و قد توصلنا الى أن اسلوب نموذج التمان من اهم الطرق الحديثة التي يعتمد عليها البنك للتنبؤ بالتعثر.

اختبار الفرضيات:

–بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة بطرق ادارة المخاطر الائتمانية فقد استخلصنا ان البنوك التجارية الجزائرية لا تعتمد او لا تستخدم طرق و أساليب متميزة قد تراعي طبيعة عملها في ادارة المخاطر الائتمانية ، وهذا ما ينفي صحة الفرضية .

–بالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة بمتابعة الائتمان و تحليله قبل وبعد منحه فمن خلال الدراسة الميدانية اكتشفنا ان بنك التنمية المحلية يقوم بالمتابعة القبلية والبعدية للائتمان و ذلك لحماية نفسها من مخاطر عدم السداد والقروض المتعثرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

–و بالنسبة للفرضية الثالثة المتعلقة باعتبار الطريقة الكلاسيكية فعالة في بنك التنمية المحلية ، فمن خلال دراستنا وجدنا بان البنك يستخدم أو يعتمد على طريقة التحليل بالنسب كمؤشر لقياس مخاطر عدم السداد مما لا يتطلب منه استعمال اساليب حديثة اخرى للتنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية للمشروع كتحليل مؤشرات نموذج التمان ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة توصلنا الى نتيجة مفادها ان :

- يعتمد بنك التنمية المحلية في تحليله لمخاطر عدم السداد على طريقة التحليل المالي للعميل أكثر من طريقة تحليل مؤشرات نموذج التمان رغم ما يحتويه من مميزات تتركز في توفر المعلومات اللازمة للتطبيق ودرجة الثقة العالية في نتائجه، الا ان البنك يرى بان تطبيق هذا الاسلوب صعب في بعض الاحيان .
- بينت نتائج تحليل المؤشرات المالية المكونة للنموذج أن هناك ضعفاً في أداء المؤسستين من خلال المؤشرات غير الجيدة الكثيرة التي ظهرت لديها، مما يؤكد فشلها ، إذا لم تتخذ هذه المؤسستين الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء.
- تلعب عملية التنبؤ و التحليل المالي في البنك دورا هاما و حيويا في صحة و دقة المعلومات المالية التي يقوم بها، فكلما كان للبنك معلومات و وثائق دقيقة و صحيحة عن العميل في دراسة مشروعه كلما زاد من ثقة البنك اتجاه العميل و العكس صحيح.
- من أهم الوثائق التي يدرسها المحلل لدراسة منح الائتمان ، هي ميزانية المؤسسة او العميل ، وذلك للقيام بتحليل مالي دقيق في سبيل معرفة و تحديد المركز المالي.
- ان النموذج المقترح المبني على النسب المالية يعمل على التنبؤ بالتعثر بدقة مما يعد اداة نافعة تعمل على تحديد المخاطر لدى البنك.
- يساهم كل مؤشر من مؤشرات التحليل في اعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الحالية و المستقبلية التي يمكن من خلالها التعرف على المخاطر الائتمانية الامر الذي يبين حقيقة اوضاع الزبائن أو المؤسسات.
- ان تحليل مؤشرات النموذج قادرة على اكتشاف التعثر قبل حدوثه بفترة زمنية كافية تمكن ادارة البنك من اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.
- اعتماد بنك التنمية المحلية على الطرق التقليدية في دراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و بالتالي انعدام بعض الطرق الحديثة التي تساهم في اتخاد القرار الامثل.
- عند تطبيق طريقة نموذج التمان تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر الائتمان و يتمكن البنك من التنبؤ بمخاطر الائتمان قبل حدوثها .

إقتراحات:

يمكن الاشارة الى جملة من التوصيات بيانها كالتالي:

-يجب على البنوك عدم الاكتفاء بالتحليل المالي فقط انما يجب عليها أن تدعم هذا التحليل بأساليب و طرق حديثة تقيس المخاطر الائتمانية .

-قيام بإنشاء جهاز اداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان والحرص على انشاء ادارة للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية كجزء من ادارة البنك تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان.

-توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة، والاتجاه نحو امتلاك القدرات التقنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها معايير بازل الدولية، الى جانب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من تقييم بدقة ما تقوم به البنوك.

-استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر ، ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على أنشطة البنك بما فيها ادارة المخاطر.

افاق البحث :

بعد اتمام دراسة ادارة مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية نامل اننا قد ساهمنا في اثراء المكتبة ببحثنا هذا و رغم ذلك يبقى الموضوع محل الدراسة و عليه تبقى بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها :

-المشتقات المالية كأداة لتسيير المخاطر الائتمانية.

-افاق تطبيق مقررات لجنة بازل في البنوك التجارية الجزائرية.

-الأنظمة المعلوماتية ودورها في معالجة مخاطر القروض .

وفي الاخير وبعد وصولنا لنهاية البحث ، نرجو من الله ان نكون قد وفقنا في هذه المذكرة و لو بوجه عام حول ادارة مخطر عدم السداد .

قائمة المراجع

المراجع

أولا باللغة العربية:

الكتب:

1- أسامة عزمي، شقيري نوري موسى، "**ادارة الخطر والتأمين**"، دار حامد للنشر والتوزيع، ط(01)،الأردن، 2007.

2- حمزة محمود الزبيدي، "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي**"، الوراق للنشر والتوزيع، ط(01)، عمان، 2002.

3- زياد رمضان، محفوظ جودة، "**إدارة مخاطر الائتمان**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط(02)، القاهرة، 2010.

4- سوزان سمير ديب وآخرون، "**إدارة الائتمان**"، دار الفكر، ط(01)، عمان، 2012.

5- عبد الحميد عبد المطلب،" **البنوك الشاملة، عملياتها وإداراتها** "،جامعة عين شمس، الدار الجامعية، القاهرة، 2002.

6- عبد المطلب عبد الحميد، "**الائتمان المصرفي ومخاطره**"، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، ط(01)، 2010.

7- عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ احمد جودة، "**إدارة الائتمان**"، دار وائل للطباعة والنشر، ط(01)، الأردن، 1999.

8- عبد الهادي مسعودي، "**آليات تقديم الائتمان المصرفي وطرق تقييمه**"، مطبعة رويغي، ط(01) ، الاغواط، 2009.

9- عبيد على احمد الحجازي، "**مصادر التمويل**"، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

10- فلاح حسن خلق،" **التمويل الدولي**"، دار الوراق، ط (01)، عمان، 2004.

11- فهمي مصطفى الشيخ ، "**التحليل المالي** "،ط(01)، فلسطين ، 2008.

12- منير إبراهيم الهندي، "**إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات** "، مركز الدلتا للطباعة، ط(03)، الإسكندرية، 2000.

13- مهند حنا نقولا عيسى، "**إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط(01)، الأردن ، 2010.

البحوث الجامعية:

1- إيمان انجرو، **"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض–دراسة البنك الصناعي السوري أنموذجا"**، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا ، 2007.

2- تهاني محمود محمد الزعابي ، **"تطوير نماذج لاحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل"** ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2008.

3- حابس إيمان، **"دور التحليل المالي في منح القروض– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة"**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

4- رامي حسن الغزالي، **"دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"**، مذكرة ماجيستير، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2015.

5- رامي هاشم الشنباري،**"التحليل الائتماني و دوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية"**، رسالة ماجيستر ، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، 2006.

6- حفيان جهاد، **"إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية –دارسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة"**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

7- سعيدة زاوي، **"أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي–دراسة استبيانية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة"**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

8- سمير مسعي ، **"تسعير القروض المصرفية–دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية– "**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008.

9- ميرفت علي أبو كمال، **"الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية– دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

10- نقو آمال، **"إستراتيجية إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية"** ، رسالة ماستر ، مالية مؤسسة، كلية علوم التسيير، جامعة غرداية ، 2013.

المجلات والمقالات:

1- بن سمينة عزيزة، **"إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(32)، جامعة بسكرة،2011.

2- تانيا قادر عبد الرحمان ،" **دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية** "، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العدد(26)، جامعة تكريت ، 2012.

3- سليمان الناصر، "**المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية** "، مجلة الباحث، العدد(14)،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2014.

4- صالح طاهر الزرقان، "**التحليل المالي واثره في المخاطر الائتمانية –دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد(23) ، جامعة الاسراء الخاصة ، 2010.

5- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان انجرو،" **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد(03)، 2006.

6- عبد الكريم احمد قندوز، "**إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (09)، 2012.

7- عبد الواحد سعيد عمر، "**أثر إدارة مخاطر (السيولة – الائتمان – رأس المال)على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني**"، مجلة دراسات، العدد (30)، 2015.

8- محمد عبادي،" **تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية** "، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد (39) ، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2014.

9- نشرة توعوية، "**اتفاقية بازل 3**"، معهد الدراسات المصرفية، العدد(05)، الكويت، 2012 .

المؤتمرات والملتقيات:

1- السنوسي محمد الزوام، "**إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية**"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع تحت عنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، الجامعة الزرقاء، ليبيا، يومي 10-11 نوفمبر 2009.

2- حسين سعيد، "**كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية–في الواقع و سلامة البنك–**" ، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية ،كلية الشريعة ، الأردن ، يومي: 06-07 أوت 2014.

3- حمزة عمي السعيد، "**الأساليب الإحصائية الكمية المستخدمة في قياس الاستقرار المالي وإمكانية تطبيقها في الجزائر**"، الملتقى الوطني الثالث والمعنون بـ: دور الطرق الإحصائية في إدارة المخاطر المصرفية والدروس المستفادة من الأزمة المالية، جامعة غرداية، يومي08-09 نوفمبر 2015.

4- سليم بن يوسف ، **"أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية** "، المؤتمر الدولي بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، يومي:17/16افريل2007

5- سليمان الناصر، **"الائتمان الايجاري وتطويره من التمويل التقليدي إلى التمويل الإسلامي"** ، ورقة بحثية للمؤتمر الدولي للمالية الريادية تحت عنوان: التحول للمالية الإسلامية المقاربات والتحديات، الجامعة الإسلامية، ماليزيا يومي:11-12 ديسمبر2015.

6- شريف مصباح أبو كرش،"**إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، يومي: 8-9 ماي 2005.

7- صادق راشد الشمري، "**القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية**"، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان-الأردن، 2009.

8- علي عبد الله أحمد شاهين،"**مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين**" – دراسة تحليلية تطبيقية، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2010.

9- فخاري فاروق، زبيري نورة، **"استخدام الأساليب الحديثة في تدنية المخاطر الائتمانية – دراسة ميدانية في مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر"**، الملتقى الوطني الثاني حول: الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية، جامعة غرداية يومي:08-09نوفمبر2015.

10- كمال رزيق، فرية كورتل،**"إدارة المخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية–حالة البنوك الجزائرية–"**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس بعنوان :نحو المناخ الاستثماري والأعمال المصرفية الالكترونية، جامعة فيلاديلفيا، الأردن، يومي: 4-5 جويلية 2007.

11- محمد بن بوزيان، سوار يوسف، **"محاولة تقدير خطر القروض البنكية بإستعمال طريقة القرض التنقيطي"**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة ،الأردن، يومي: 16- 18 افريل2007.

12- مفتاح صالح، معارفي فريدة، "**المخاطر الائتمانية تحليلها–قياسها–إدارتها والحد منها**"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي:16-18 نيسان2007.

13- نوال بن عمارة، "**إدارة المصارف في المشاركة**" ، الملتقى العلمي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20-21 اكتوبر2009.

المقابلات الشخصية:

1- مقابلة مع رئيس مصلحة تحصيل الديون ، بنك التنمية المحلية ، وكالة غرداية .

2- مقابلة مع مسؤول في مصلحة القروض ، بنك التنمية المحلية، وكالة غرداية .

3- مقابلة مع رئيس مصلحة القروض ، بنك التنمية المحلية ، وكالة غرداية .

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- Catherine Soke, Fun Ho, NurulIzzaYusoff, A preliminarystudy on credit riskmanagement strategies ofselected financialinstitutions in Malaysia, journal pengurusan, 40450. Shah Alam, 2009

2- Med slilme ben mahfouth ,maalybilel, gestion des risquebancaire: definition, mesures, gestion, determinants et impact sur la performance,2003,.

3- Patrick Van Roy, Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II, European Central Bank, working Papers, Aug 2005.

4- Ronach et NG, le contrôle de gestion bancaire et financier , 1999,.

5- Sylvie de Coussergues, Gestion de la Banque-Du Diagnostic à la Stratègie, èdition (04), DUNOD, paris , 2005.

6- The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit(Standards), 2010.

المواقع الالكترونية:

1- http:// Keenan online.com / users / ahmed lkordy / topics / 69009 / posts /129855 , 21 / 03 / 2016.

2- http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=530884,07/03/2016.

3- 3alm-al-mohasba.blogspot.com,21/02/2016.

الملاحق

الملحق رقم :01 إتفاقية قرض متوسط المدى

إتفاقية قرض متوسط المدى

تم فيما بين الموقعين أدناه،

بنك التنمية المحلية، شركة مساهمة برأسمال قدره ذو تلي تسميته "البنك" الكائن مقره الرئيسي ب 05 شارع قاسي عمار سطا والي المقيد في السجل التجاري تحت رقم 14 B 00 054 و الممثل من طرف السيد

مدير وكالة :

غـــــرداية

المفوض للتصرف وفقا لما يلي:

من جهة،

و

تلي تسميته المقترض" الكائن مقره
المسجل في السجل التجاري تحت رقم
الممثلة من طرف السيد:
القاطن
صاحب رخصة السياقة رقم المسلمة بتاريخ
من طرف ولاية

من جهة أخرى،

- نظرا لطلب قرض الموزع في
- نظرا للموافقة بالقرض رقم:
- الصادرة عن مجموعة ابستغلال غرداية.

تم الاتفاق و إقرار ما يلي:

المادة 1: موضوع هذه الاتفاقية.

بمقتضى هذه الاتفاقية و وفقا للشروط التي تنص عليها، يوافق البنك على وضع لفائدة المقترض الذي يوافق، علـــى العملية التالية

المادة 2: مبلغ القرض.

يقدر مبلغ القرض موضوع هذه الاتفاقية ب
دج .....(.....).

المادة 3: شروط القرض.

يمنح القرض وفقا للشروط المدة و الفوائد التالية:

1.3. مدة القرض: يمنح القرض لمدة سنة مرفقة بفترة موجلة الدفع ب أشهر.
و بانقضاء الفترة الموجلة هذه و إن لم يشرع في استهلاك القرض، تصبح هذه الاتفاقية لاغية إلا في حالة ما يوافق البنك على تمديدها.

2.3. شروط النسبة، العمولات و الرسوم:

أ)- نسبة الفائدة:
تحدد نسبة الفائدة المطبقة على هذا القرض ب 5.50% بالمئة سنويا.
و تراجع هذه النسبة بالارتفاع أو الانخفاض وفقا لتغير الشروط العامة للبنك.
في هذه الحالة، تطبق النسبة الجديدة عند سريانها على الجزء من القرض المتبقي استعماله أو تسديده كما ستكون موضوع ملحق تعديلي على هذه الاتفاقية.
و يتم إعلام المقترض حول أي تغيير في النسبة، التي يوافق عليها دون تضييق أو تحفظ.

ب)- العمولات:
يدفع المقترض للبنك العمولات التالية:
- عمولة التسيير: تدفع مرة واحدة على المبلغ الإجمالي للقرض و قبل الاستعمال الأول و تحدد ب 1 %
- عمولة الالتزام: تحصل كل ثلاثة اشهر على المبلغ الغير مستعمل بسعر الفائدة .% سنويا.

ج)- الرسوم:
يتحمل المقترض الرسم على القيمة المضافة حسب النسبة الرسمية و السارية المفعول حين الدفع، مع أي رسم اخر قد يضاف وفقا للنصوص القانونية و التنظيمية.

المادة 4: الشروط و الضمانات المطلوبة.

لتغطية القرض الممنوح، يلتزم المقترض بصفة لا رجعية بتسليم البنك الضمانات العينية و / أو الشخصية الحقيقية التالية:

-
-
- تفـــويض للتســـامير متعهد الاخطار

مع الاستجابة للشروط التالية:

- إيداع مبلغ التمويل الذاتي الذي يمثل بالمئة من إجمالي الاستثمار.
- تـــوقيع اتفاقية القـــرض
- تركيـــز مجمـــل رقـــم الاعمـــال لـــدى وكـــالتنا
- احترام مواعيد استحقاق القرض.

المادة 5: تخصيص القرض.

يلتزم المقترض بتخصيص القرض لنفس موضوع المذكور في المادة الأولى من هذه الاتفاقية.
و يمكن للبنك مراقبة في اي وقت، استخدام و توجه المبالغ المعارة.

المادة 6: كيفيات استخدام القرض.

1.6. لا يمكن استخدام القرض موضوع هذه الاتفاقية إلا بعد تحصيل الضمانات التي تنص عليها المادة 4 أعلاه مع أداء كافة الإجراءات القانونية (التسجيل و القيد) المتعلقة بذلك.

2.6. يستخدم القرض بخصم من حساب الاستثمار المفتوح لهذا الغرض في حسابات البنك و ذلك، عند تقديم الهيئات المطلوبة.
يتم حساب الفوائد كل ثلاثة أشهر حسب النسبة الاتفاقية المشار إليها أعلاه وفقا لنظام الرسملة المحسوبة كل أشهر هو كذلك و المدرج في أصل الدين.

3.6. و بانتهاء فترة الاستخدام التي لا تفوق فترة تأجيل الدفع المحددة في المادة 3، يتم تسجيل من طرف البنك المبالغ المستعملة من طرف المقترض، و يعد جدول الاستحقاقات للمبلغ الأصلي للدين و الفوائد، حيث يثبت بسلسلة لسندات أمر التي يكتتبها المقترض.

المادة 7: كيفيات التسديد.

تتمة:
يتسديد المبلغ الأصلي للدين، الفوائد، العمولات، المصروفات، و الملحقات كل ثلاثة، ستة أشهر وفقا لجدول الاستحقاقات، جزء منحق من هذه الاتفاقية، كما يتعهد بدفع عند الاقتضاء، عقوبة التأخير التي تنص عليها المادة 13 من هذه الاتفاقية.
و تتم هذه التسديدات عبر خصم الحساب الجاري للمقترض، رقم
مفتوح على دفاتر الوكالة الموطنة.

المادة 8: تخصيص التسديدات.
تخصص كل التسديدات المدفوعة من طرف المقترض حسب الأولوية التالية.
أ)- تدفع الفوائد المتطلدة و التي أصبحت واجبة الأداء.
ب)- تدفع الضرائب القانونية.
ج)- تدفع المبلغ الرئيسي للدين المستحق.
د)- تدفع المبلغ للقرض.

المادة 9: فوائد التأخير.
في حالة عدم دفع أو عدم تسديد أي مبلغ مستحق بمتعهد الأصلية، الفوائد أو العمولات. توضع المبالغ واجبة الأداء في حساب لا مدفوعات، مبلغ الفوائد بالنسبة المحددة في قرض الاستغلال و حيث تطبق بنقطتين.
هذا الاشتراط لا يعرقل وجوب الأداء الفوري للدين و لا يعتبر اتفاق على مهلة لأجل الدفع.

المادة 10: التسديد المسبق.
يمكن للمقترض أن يقوم بالتسديد الجزئي أو الكلي للقرض بصفة مسبقة، في هذا الاحتمال، تخصص التسديدات الجزئية للاستحقاقات الأبعد، و التي تطبق عليها بالمئة فائدة تبلغ 1 %.

المادة 11: التزامات اخرى للمقترض.
كما يتعهد المقترض كذلك بـ :
- تقديم كافة الوثائق و المستندات التي يجدها البنك ضرورية كما يرسل الحصيلات السنوية و جداول حسابات النتائج و هذا، طول فترة عدم تسديد القروض الممنوحة.
- تسهيل كل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك على مستوى المحلات و التواجدات.
- يسهل للبنك كل زيارة يقوم بها أعوانه على مستوى الأماكن موضوع التمويل البنكي.
- أن يعلم البنك عن أي تغيير في القانون الأساسي للمقترض و/أو كل الأمور المهمة و التي يمكنها أن تؤثر على ماله و توسيع حجم التزامات البنك.

كما يجب تسليم النسخ الأصلية لملحقات الحلول أو تعويض التأمين الحاليين و المستقبليين في صيغتها الأصلية.

و يجب أن يبلغ هذا الشرط إلى شركة التأمين المعنية.
يتعهد المقترض بصفة قطعية، على تجديد وثيقة/أو وثائق التأمين المحالة لصالح البنك، عند حلول الآجال.

المادة 15: وضعية الرهن العقاري.

يصرح المقترض تحت طائلة القانون:

- بأنه غير خاضع لرهن قانوني على ممتلكاته.
- بأنه غير خاضع لوصي قضائي.
- بأن العقار موضوع الرهن، خاص، حر و بريء من كل دين، رهن، أو أي تكليف فعلية أي كانت، بحيث أن التسجيل المتعلق بالرهن العقاري، المأخوذ وفقا للرهن القانوني مؤسس لصالح المقرض بموجب المادة 96 من القانون رقم 11/02 المؤرخ في 2002.12.24 .

المادة 16: الوثائق التعاقدية.

تتمثل الوثائق التعاقدية فيما يلي:

- الاتفاقية الحالية.
- أي ملحق تعديلي موقع من الأطراف.
- جدول الإهتلاكات المرفق.

المادة 17: تسوية النزاعات.

ترفع كافة النزاعات الناتجة عن تنفيذ هذه الاتفاقية أو تفسيرها في حالة انعدام تسوية ودية، أمام القسم التجاري لمحكمة غـــــرداية.....

المادة 18: اختيار الموطن.
يختار الطرفان لتنفيذ هذه الاتفاقية و ما يتبع الموطن التالي:

- بعلم البنك على مجموع رقم أعماله المنجز عن طريق المشروع الممول منذ دخوله حيز التنفيذ.

المادة 12: شروط الحلول.
يمكن لأي طرف أن يعدل على هذه الاتفاقية في الحالات التالية :

1.12 العدول من طرف البنك:
- إذا استخدم القرض لغايات غير تلك التي تنص عليها هذه الإتفاقية.
- في حالة عدم الدفع عند الإستحقاق للمبلغ الرئيسي للقرض، الفوائد، العمولات و أي لا منفوع و هذا فيما يخص أي تسهيل تحصل عنه من البنك.
- عند عدم تحصيل الضمانات المشترطة في الآجال المحددة و في حالة عدم احترام لشرط من شروط الاتفاقية.
- عند ظهور أي طارئ يجعل البنك غير قادر على تعويض القروض الموضوعة للنهاية الحسنة أو الإخلال بتوازن السعة المالية للمقترض (توقف النشاط، الإفلاس، التسوية القضائية).
- في حالة التسوية الودية المصادقة و توقف الدفع أو أي حالة مشابهة لذلك.
- في حالة البيع الودي أو القضائي، هبة الدفع، الهبة أو استبدال العقار، المحل التجاري أو العتاد و الآلات الموضوعة كضمان.
- في حالة نقص تغطية القرض بالتأمين المشترط و هذا، دون إلغاء.
- في حالة الوفاة، يعتبر القرض بمبلغه الرئيسي، الفوائد، فوائد التأخير، المصاريف و الملحقات واحد و غير قابل للتقييم و يمكن أن يطالب به لدى كل وريث بصفة فردية.

في كافة الحالات التي يحددها القانون.

2.12 العدول من طرف المقترض:
- في حالة ما يقرر المقترض تسديد دينه بصفة مسبقة.

المادة 13: شرط الحطية.
في حالة ما اذا باشر البنك في إجراءات قضائية أيّ كانت، بغية استرجاع دينه، بمبلغه الرئيسي، العمولات، المصروفات و الملحقات، يطبق بقوة القانون عقوبة بـ 0،5 % من المبلغ الإجمالي للدين الذي لا يزال واجب الأداء.

المادة 14: اكتتاب و تجديد التأمينات.
يتعهد المقترض بصفة لا رجعية باكتتاب وثيقة تأمين للأملاك الموضوعة كضمان و/أو وثيقة تأمين على الحياة وفقا للحالة.
يجب أن تسلم وثيقة (وثائق) التأمين المكتتبة بصفة إجبارية إلى البنك بنسختها الأصلية، بعد حلولها أو تقويضها استثنائيا لصالح البنك.

- البنك،لدى وكالة:غـــــرداية.....
-الكائنة ب: شـــارع طـــالبي احمـــد.....
-المقترض
-المقر أو العنوان.

المادة 19: الإجراءات التشغيلية.
لا يمكن تحقيق القرض موضوع هذه الاتفاقية إلا بعد أداء كافة إجراءات التسجيل و تلك المتعلقة بالقيد للضمانات الممنوحة لصالح المقرض تحت طائلة الاستحقاق الفوري (15) يوم بعد إرسال بقي بدون جدوى لاعذار يستدعى من خلاله، الزبون لتسوية وضعيته، خصوصا لغرض تسجيل من طرف البنك للمبالغ المستعملة من طرف المقترض أو تقديم الضمانات المتفق عليها.

يجب أن تكون هذه الاتفاقية المعدة بثلاث نسخ متماثلة وفقا للقانون ساري المفعول موضوع تسجيل.

حرر في ثلاث نسخ أصلية في ..ب غـــــرداية

المقترض (1)	البنك
(الختم و التوقيع)	(الختم و التوقيع)

يجب على المقترض أن يكتب بيده العبارة التالية:
أقر و صودق عليه، صالح للمبلغ .....(بالحروف و الأرقام) بالإضافة للفوائد، العمولات، المصروفات و الملحقات للتذكير .
E

الفهرس

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الإهـــــداء

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات I

فهرس الجداول : III

فهرس الأشكال: IV

فهرس الملاحق..... V

المقدمة..... **6**

الفصل الأول: الإطار النظري لمخطر عدم السداد **5**

تمهيد..... **6**

المبحث الأول: أساسيات حول إدارة الائتمان: **7**

المطلب الأول: مفهوم الائتمان و تصنيفاته..... **7**

الفرع الأول: مفهوم الائتمان..... 7

الفرع الثاني: دور الائتمان في العمل المصرفي: 8

الفرع الثالث: تصنيفات الائتمان..... 8

الفرع الرابع: أهداف سياسة الإقراض 10

المطلب الثاني : مفاهيم حول إدارة المخاطر الائتمانية..... 10

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر 10

الفرع الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية..... 12

الفرع الثالث: خصائص القرار الائتماني..... 14

المطلب الثالث: آليات إدارة مخاطر عدم السداد في البنوك 15

الفرع الأول: الأساليب الاحترازية لقياس المخاطر الائتمانية..... 15

الفرع الثاني: وسائل تقليل مخاطر الائتمان 21

الفرع الثالث: طرق معالجة المخاطر الائتمانية 24

المبحث الثاني: الدراسات السابقة **26**

المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية..... 26

الفرع الأول: دراسة حفيان جهاد بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"- دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة ،مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012 . 26

الفرع الثاني: دراسة حابس إيمان بعنوان: "دور التحليل المالي في منح القروض"- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011. 27

الفرع الثالث: دراسة سعيدة زاوي بعنوان: "أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي"- دراسة استبيانية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013..... 27

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية 28

الفرع الأول: دراسة ميرفت علي أبو كمال بعنوان: "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية"-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007. 28

الفرع الثاني: دراسة إيمان انجرو بعنوان:" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض" -دراسة البنك الصناعي السوري أنموذجا"، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007. 29

الفرع الثالث: دراسة السنوسي محمد الزوام بعنوان:"إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع تحت عنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، الجامعة الزرقاء، ليبيا، يومي 10-11 نوفمبر 2009. 30

المطلب الثالث: الدراسات السابقة الأجنبية 30

الفرع الأول: دراسة Patrick Van Roy بعنوان:"تصنيف الائتمان والمدخل المعياري (الموحد)لقياس مخاطر الائتمان وفقا لبازلII" ،البنك المركزي الأوروبي ، 2005. 30

الفرع الثاني: دراسة Catherine, et al بعنوان :"استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان بالمؤسسات المالية المحددة في ماليزيا"، 2009. 31

الفصل الثاني: إدارة مخطر عدم السداد ببنك التنمية المحلية–وكالة غرداية– 33

تمهيد: **34**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات **35**

المطلب الأول: طبيعة انجاز الدراسة 35

المطلب الثاني: الادوات المستخدمة 35

الفرع الاول : لمحة عن بنك التنمية المحلية BDL: 36

الفرع الثاني: الشروط و الاجراءات التي يطلبها بنك التنمية المحلية BDL عند طلب القرض..... 37

الفرع الثالث: طرق قياس المخاطر التي يتعرض لها البنك 40

الفرع الرابع: مراحل ادارة مخاطر الائتمان 41
المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها 43
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة.....43
الفرع الأول: اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2011، 2012، 2013، 2014 43
الفرع الثاني: تقييم مخاطر عدم السداد بواسطة النسب المالية..... 44
الفرع الثالث: دراسة مخاطر الائتمان بواسطة مؤشرات نموذج التمان..... 53
المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج المتوصل اليها.....56
الفرع الأول: تحليل النتائج..... 56
الفرع الثاني: مقارنة النتائج التحليل المالي بنموذج التمان 59
خاتمة 62
نتائج الدراسة:..... 63
قائمة المراجع 66
الملاحق 72
الفهرس 75